أ)الخليل بن أحمد الفراهيدي

1 – نشأته و تعليمه:

هو العالم الذي نسبت إليه المدرسة الخليلية الحديثة و هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي، عربيُّ النشأة من قبيلة الأزد اليمانية ، يروي أنَّ والده أوّل من سميّ بأحمد بعد النبي عليه الصلاة و السلام .

و لد الخليل عام 100 للهجرة و توفي على أغلب الروايات عام 175 هـ ، تزوّج وأنجب عددًا من الأولاد ، و عاش أكثر من سبعين عَامًا [1] .

نابغة العرب و سيد أهل الأدب و مخترع العروض ، ومبتكر علم المعجمات و صاحب الشكل العربي المستعمل الآن، و هو من نحاة البصرة، تلقى فيها علوم العربية ، الحديث والفقه وأخذ النحو و القراءة عن أستاذيه أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمرو، و سمع الفصيح و جمع الغريب [2] .

فقد أفاد أبو الطيب اللّغوي و ابن النديم أنّ الرجل كان يَحُجُّ عَامًا و يغزو عامًا ، و ليس المراد بالغزو إلاّ الإغارة على منابع العربية في البادية يغترف منها ، و يجالس الأعراب في مضارب الصحراء من بوادي نجد و تهامة و الحجاز ، و قد نشأ في أحضان المدينة مركز الشعاع الفكري و مربض الثقافات، و العلوم و المعارف الإنسانية ، بعضها من نسج العرب و الآخر وفد عن طريق الترجمة من اللّغات الفارسية والهندية و اليونانية . تلقّى علومه في هذه المدينة، و تصّدر للدرس و التدريس بمجالسها و عُرِف بين مريديه و أتباعه بالعالم البصري فقد نبغ في اللّغة نبوغًا لا يعرفه التاريخ لغيره [3].

---

(1) : د/ عبد القادر الجليل ، المدارس المعجمية دراسة في البنية التركيبية ، دار صفاء للنشر و التوزيع - عمان الأردن ، ط 1 ، 2010 م – 1430 هـ ، ص: 104 .

(2) : د/ التواتي بن التواتي ، المدارس اللسانية في العصر الحديث و مناهجها في البحث ، دار الوعي للنشر و التوزيع، الرويبة ، الجزائر ، د - ط ، 2008 م ، ص : 80 ، 81 .

(3) : عبد القادر عبد الجليل ، المدراس المعجمية دراسة في البنية التركيبية ، ص :105.

2 – الخليل في فكره اللّغوي : نظرته اللغوية و منهجه في التفكير:

أنكب هذا العالم الجليل يستنبط و يؤلف و يعلم ، و يعتبر أوَّل من ضبط اللّغة ، و ابتكر فكرة المعاجم اللّغوية و ذلك بفضل ثقافته الواسعة و براعته الفائقة في العلوم الرياضية مما جعله عقلية ابتكارية خلاقة في مجال البحث اللغوي ، و القياس و العروض والصوتيات.

فقد استطاع أن يرسم الأوزان وحدودها ، و تفاعيلها و تفاريعها، إذ يُشْهد له بتمثله تمثلا رائعا للنغم ، و علم الايقاع و مواضعه ، كما يشهد له بإتقانه لنظريات العلوم الرياضية في عصره علمًا وفقها و تحليلاً و نظريتي المعادلات و التبادل و التوافق خاصة ، فقد اشتق له تفاعيل خاصة و أدارها في دوائر كدوائر المهندسين مستخدِمًا إشارات من النقط و الحلقات وتصوّر ما يجري في التَّفْعيلات من زحافات [1] .

يقول د / عبد الرحمن الحاج صالح : لقد اشتهر العالم اللّغوِيُّ الكبير الخليل بن أحمد الفراهيدي عند عامة النّاس باختراعه للعروض و كثيرًا ما يذكر في الكتب القديمة و الحديثة بلقب صاحب العروض . و هذا و إن كان اعترافا له بهذا الفضل إلاّ أنه ظلم من بعض الجوانب .

إذ يَعرف الرّجل المثقف أنّ الخليل قد أبدع في جميع ميادين اللّغة و الدراسات اللّغوية العربية خاصة، فنحن مدينون له بجزء كبير مما أثبته العلماء المسلمون في علم الأصوات و النظام الصوتي العربي و كذلك الفكرة البديعية التي بني عليها أوّل معجم أُخرِجَ للناس و هي فكرة رياضية محضة سابقة لأوانها ... >>[2].

لم يكن فضل الخليل على العروض وحده، بل له نظرية مهمة في تأسيس المعجم العربي

---

(1) : د / رابع بوحوش : المناهج النقدية و خصائص الخطاب اللساني ، الحجار ، عنابة ، الجزائر ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، د - ط ، 2010 م - 1431 هـ ، ص: 140 – 141 .

(2) : د / عبد الرحمن صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ،ج1 ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، د- ط ، 2007 ، ص :207 – 208 .

و له جهود معتبرة في البحث الصوتي، كاهتمامه بوصف الأجراس الصوتية و صَفِّ صفاتها من : همس ، وجهر ، وشدة ، ورخاوة ، واستعلاء .

وامتد نشاطه إلى مجالات معرفية أخرى حيوية ، كالنحو و الصرف و مناهج الوصف و التحليل كالسماع، و التعليل و القياس [1].

قال أبو الحسن بن كيسان : قال محمد بن يزيد : << الشكل الذي في الكتب من عمل الخليل و هو مأخوذ من صور الحروف فالضمة واو صغيرة الصورة في أعلى الحرف لئلا تلتبس بالواو المكتوبة و الكسرة ياء تحت الحرف ، والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف >>.

و أن أهم تساءل يمكن طرحه هو ما هي العلاقة بين النحو العربي و منطق الرياضيات ؟ و ما العلاقة بين النحو و الرياضيات ؟ ما لهذا بتلك النزعة المنطقية التي كثيرًا ما نسمع و نقرأ اليوم أنَّها شيء بعيد عن النحو، وصحيح أن اللُّغَة شيء و المنطق شيء آخر.

و لكن من يقرأ ما قاله الخليل في كتاب سيبويه ثم ما وضعه من النظام التركيبي للغة الذي بنيت عليه معاجم الناس بعد الخليل ، فسرعان ما يقتنع بنزعة الخليل الرياضية في جميع ما يضعه من التحليلات و النظريات و التأويل و التفسير و الوصف و التحليل [2].

و لقد كان للأنماط الكلامية المولدة ، و جملة القواعد و التفسيرات و الشروح و الإجابات التي كان يدلي بها الخليل في كتابه سيبويه فضل في حَلِّ بعض الإشكاليات المتعلقة بالفرق بين المثال اللُّغَوِي الكامن في العقل و مجموع القواعد التي تشكل علم النحو وتدخل اللّغة في ذلك. ويتجلى ذلك فيما انتجه الخليل – ابن اللّغة – من مثل كلامية

---

(1) : رابح بوحوش ، مرجع سابق ، ص :140 – 141 .

(2) : التواتي بن التواتي ، مرجع سابق ، ص :81، 82.

كأمثلة الوحدات الصرفية و أمثلة الوحدات التركيبية، و استخدام الأسماء و الأفعال وتوليد مُثل الكلام كاستعمال المفردات و العبارات ، و الجمل و الاجتهاد في تحديد علاقة تلك المسائل بالقواعد ، و الأصول التي كانت تنشط الطاقة اللّسانية عند الخليل [1]

إن النزعة العلمية و الاتجاه المنهجي عند الخليل إنما يَدُلّ على عبقرية الاختراع و الاكتشاف و الأصالة بمفهومها الصحيح. يقول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح :<< فقد لاحظ كُلُّ معاصرينا أنَّ الأفكار الأساسية التي بني عليها التحليل عند الخليل بن أحمد هي رياضية محضة ، فهذا شيء لا يتفق مع ما يتصوره اللسانيون في وقتنا : فإِنْ كان النحو العربي في زمن الخليل و سيبويه بدائيا بالنسبة للسانيات الحديثة فما هذا الاتجاه الرياضي الذي أجمع معاصرونا على الاعتراف بوجوده عند الخليل ؟ ثم لننظر إلى هذا الذي يقال : أنّه نزعة رياضية ما هو ؟ >>.

إن الكثير من المصطلحات التي توجد عند سيبويه نجدها في كتاب الجبر و المقابلة، ففي بداية الكتاب يقول سيبويه : ما الكلم من العربية ، " الكلم اسم و فعل و حرف جاء لمعنى ليس باسم و لا فعل " .

و قال الخوارزمي: " جذور و أموال و عدد مفرد لا ينسب إلى جذور و لا مال و ليس باسم و لا فعل".

و قد جعل الخليل ما يُقال له " قياس " مفهوما رياضيا دقيقا يشبه إلى حد بعيد ما يسمى الآن بالتكافؤ و هو ما يسمى الآن بالايزومورفيزم وغير ذلك .

و هذا لا يُنْقِص من قيمة فكر الخليل و مشايِخه، لأنَّ كلّ واحد منهم قد ساهم بأفكار بديعة وجهود علمية خلاقة في بناء الصرح الفكري العربي الأصيل و في طُرُقِ البحث [2].

---

(1) : ينظر : رابح بوحوش ، مرجع سابق ، ص :146 .

(2) : ينظر : تواتي بن التواتي ، مرجع سابق ، ص :82 – 83 .

3 – كتاب العين :

لقد ألَفَّ الخليل في الايقاع ، و النغم ، و العروض والشواهد ، و الجمل و معاني الحروف ، و العوامل و النقط ، و الشكل .

لكن معجم العين أكثر تلك شهرة، و أوسعها بَابًا، فيه جمع اللّغة بطريقة حاصرة، تقوم على المنطق الرياضي الذي برع فيه [1].

فاستغل الخليل إذن الرياضيات في وضع منهج قويم لمعجم العين الشهير ، إذ بناه على تقلب كل الصيغ الاصلية ، بحيث تندرج فيه مع كُلّ كلمة الكلمات الأخرى التي تجمع حروفها و تختلف في ترتيبها بتقديم بعض منها على بعض .

يقول الدكتور الحاج صالح : << لاحظ بعض الباحثين أن كتاب العين قد بني على فكرة استفراغ جميع التراكيب التي تحتلها الحروف الصوامت العربية غير المزيدة فيها : الثنائية و الثلاثية منها و هذا كان يسمى عندهم بقسمة التراكيب في الرياضيات الحديثة Combinatoire و المفهوم العالمي Factorielle و مفهوم الزمرة الدائرية و غير ذلك و له كثير من التفاسير و التعديلات العلمية العجمية للظواهر اللغوية العربية >> [2]. لذا يعتبر معجم العين ، رأس مدرسة نظام المخارج التقليبية ، حيث تسجل الريادة في ميدان المعاجم اللفظية أو المعاجم المجنسة ، إلى الخليل ابن أحمد في هذا المعجم .

و يبدو أن المستشرق براونلتش خير من أفضح و أبان حينما قال :" ان مسار نظام معجم العين لم يكن بالأمر الغريب على الخليل ، بل الغريب ألاَّ يكون منْسُوبًا إليه" [3].

---

(1) : د / عبد القادر عبد الجليل ، مرجع سابق، ص :109 .

(2) : التواتي بن التواتي ، مرجع سابق، ص: 82 – 83 .

(3) : د/ عبد القادر عبد الجليل المدارس المعجمية، ص: 111 .

- لقد وضع الخليل في معجمه الامكانات النظرية لحصر اللغة عن طريق معطيات المادة ، معتمدًا مبدأ الجذرية أساسًا في بناء المعجم ، و ما تفرزه من ألوان المشتقات ، و يبدو أن هذا المبدأ سار عليه و اضعوا المعجم العربي كأساس عام في التركيب .

لقد كانت اللغة قبل الخليل موضوعة عبر رسائل في حقول دلالية، أو كتب وفق مسارات موضوعية.

فرأى أن السير وفق هاته الأصول لا يفيد في الحصر و الاستقاء ، فأراد أن ينحو منحى يكون أكثر طواعية و قناعة لفكرة و علمه ، و قد هداه علمه بالجهاز الصوتي و ما يشتمل عليه من أحياز و مدراج إلى إعادة النظر و التدقيق في ترتيب حروف المعجم التي أثرت على السلف ، حيث كانوا يتبعون الترتيب الذي ينسب إلى نصر بن عاصم الليثي ، حسب ما تفيد المرويات و هو : أ ، ب ، ت ، ث ، ج ، ح ، خ ، د ، ذ ، ر ، ز ، س ، ش ، ص ، ض ، ط ، ظ ، ع ، غ ، ف ، ق ، ك ، ل ، م ، ن ، و ، ي ، هـ .

وقبل أن يبتدئ بها ، وقف يُقَلّب طبيعة كل صوت منها، و يضعه أمام مُسائلة لغوية دقيقة [1] .

- تقوم خطة الخليل في حصر اللغة على ركائز ثلاث [2].

الأولى : عدّة الحروف تسعة و عشرون بإضافة الصائت الطويل (الألف) .

الثانية: إن أقسام الكلام الثلاث (الحرف و الفعل و الاسم) إنما تكون

من أصول بين: الأقل ← الأكثر.

الثنائي ← الخماسي.

---

(1) : د / عبد القادر عبد الجليل : المدراس المعجمية ، ص :112 – 113 .

(2) : نفسه ، ص :116 .

الثالث : اعتماده مبدأ حصر مشتقات المادة اللّغوية ، بعد تبادل المواقع لأصواتها و هو ما عرف عند ابن جني بالاشتقاق الأكبر ، وكذلك عند أستاذه أبي علي الفارسي . هذه المبادئ الثلاثة رُكِّبتْ وفق الهيأة الآتية :

1 – التسلسل الإنتاجي.

2 – الجذرية .

3 – الكمِيَّة البنائيةُ .

4 – التبادل الموقعيِ .

1 – التسلسل الإنتاجي :[1]

لم ينهج الخليل الترتيب الابجدي المعروف ، بل اعتمد حيزًا آخر يحتوي على الصوتين العين و الحاء ، و قد وجد أن العين أكثر نصاعة و وضوحًا فابتدأ بها ليقوده إلى حسن التأليف و الترتيب .

وزَّعَ الخليل أبجديته الصوتية على وفق الآتي:

1 / 1 خمسة أحرف حلقية – لأن انتاجها من الحلق : / ع / ح / هـ / خ / غ / .

1 / 2 حرفان لهويّان – لأنَّ انتاجها من اللّهاة : / ق / ك / .

1 / 3 ثلاثة أحرف شجرية – لأن انتاجهما من شَجر الفم أي مَفْرِجُهُ : / ج / ش / ض /

1 / 4 ثلاثة أحرف أسلية – لأن انتاجها من أسَلَةِ اللّسان و هي مستدق طرفه : ص / س / ز / .

1 / 5 ثلاثة أحرف نطعية – لأن انتاجها من نطع الغار الأعلى (السقف العلوي) الصلب للفم : / ط / د / ت / .

---

(1) – المرجع السابق ، ص :117 – 118 – 119 .

1 / 6 ثلاثة أحرف لثوية – لأن إنتاجها من اللثة: ظ / ذ / ث /.

1 / 7 ثلاثة أحرف ذلقية – لأن انتاجها من ذلق اللسان ، و هو تحديد طرفي ذلقه : / ر / ل / ن / .

1 / 8 ثلاثة أحرف شفوية – لأن انتاجها من الشفة : ف / ب / م / .

1 / 9 أربعة أحرف هوائية ، لأنه في انتاجها يخرج الهواء حُرًا طليقا / و / ا / ي / همزة .

و من مجموع 1 / 1 ← 1 / 9

$5 + 2 + (3)^6 + 4 = 29$ صوتا .

مبتدأ بالأصوات الحلقية ← صعودًا إلى الأصوات الشفوية ثم ← الأصوات الصائتة مع الهمزة .

2 – الجذرية :[1]

اعتمد الخليل بن أحمد الأصول، أي الوحدات اللّغوية التي أسست عليها هيئات معاجمهم و ركبت أبنيتها.

هذه التجريدية من الزوائد التي ألحقت بها ، إنّما لبيان أوجه الدلالة المتعددة ، و إظهار القيم الوظيفية للأصوات في مساراتها الامتزاجيّة تشمل الزيادة في الوحدة اللّغوية الوجوه التالية :

2 / 1 ألـ التعريفية.

2 / 2 أحوال المثنى – و يستثني من ذلك الألفاظ الموضوعة أصلاً للدلالة على المثنى

---

(1) – المرجع السابق ، ص: 119 – 120 .

ولا مفرد لهما مثل الاثنان – ضعف الواحد و الثنيان الحبل المزدوج ، لا واحد له .

2 / 3 الجموع .

2 / 4 الانتساب .

2 / 5 المنادى .

2 / 6 الأحرف المضارعة (أنيت) .

2 / 7 حروف الإعراب.

2 / 8 التأنيث .

2 / 9 الأحرف الزائدة العشرة (أمان و تسهيل).

3 – الكمية البنائية : [1]

قَسَّم الخليل بن أحمد أبنية اللغة على وفق الكمية الصوتية البنائية و كما يلي :

3 / 1 الثنائي الصحيح ، و هو ما وقع على حرفين صحيحين ، (قد) ، و ما شدّد حرفه الثاني (عزَّ) و ما كررّ حرفه الأول و الثاني (زعزع) و الثنائي متماثل الفاء و اللام مثل قَلَقَ .

3 / 2 الثلاثي الصحيح، وهو ما كانت أحرفه الثلاثة صحيحة مثل كتب.

3 / 3 الثلاثي المعتل ، و يشمل ما يعرف بالمثال ، و الأجوف ، و الناقص ومثال الأول وعد ، و الثاني قال و الثالث ومى .

---

(1) – المرجع السابق، ص:120 – 121 .

3 / 4 الثلاثي اللّفيف، أي ما كان محتويًا على حرفي علّة في أيّ موضع مثل هوى، غوى، و هو اللفيف المقرون و في مثل وهى ، وعى ، وهو اللفيف المفروق .

3 / 5 الرباعي الصحيح ، أي ما وقع على أربعة أحرف صحيحة ، مثل : دحرج ، أكرم

3 / 6 الخماسي الصحيح ، أي ما كان على خمسة أحرف صحيحة ، مثل : سفرجل .

و جعل الرباعي و الخماسي في باب واحد لقلة ورود ألفاظهما ، و أنهى كل بحث بالمعتل ، مدخِلًا الهمزة بمعيته .

و قد دعم مواد معجمه المفسرة بشواهد من التنزيل و الحديث النبوي و فنون الأدب ، من شعر و أمثال ، حيث أحتل الشعر و القرآن مركز الصدارة في استشهاداته .

و في الحصر ، كان يشير إلى المستعمل و المهمل من الألفاظ .

4 – التبادل الموقعي : [1]

وهو الكشف عن عدد الأصول المحتملة في كل باب، المستعمل و المهمل منها على السواء.

وجد الخليل أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين، و الثلاثية على ستة أوجه و الرباعية على أربعة و عشرين وجهًا ، و الخماسية على مائة و عشرون وجهًا و يمكن إيضاح صور التبادل الموقعي للأصول في الآتي :

---

(1) : المرجع السابق ، ص: 122 ← 125 .

الكلمة الثنائية :

الكلمة الثلاثية :

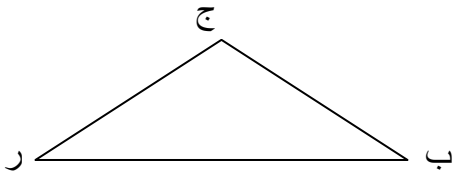

الكلمة الرباعية :

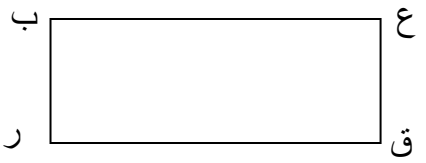

الكلمة الخماسية :

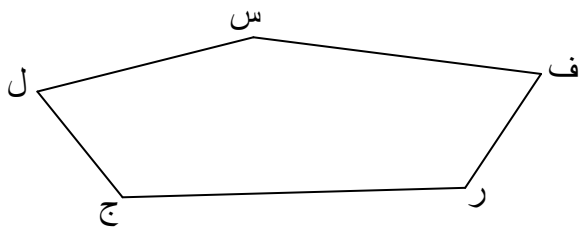

ومن هذا التبادل الموقعي جاء في كتاب تراث الانسانية أن عدد الأبنية العربية المستعملة و المهملة على المراتب الأربع، الثنائية، و الثلاثية و الرباعية و الخماسية، من غير تكرار هو : 12305412 بِنْيَة .

على هذا الأساس فإن طريقة البحث في معجم العين تكون على وفق الآتي:

1 – أن تعرف أبجدية الخليل الصوتية، و هي:

ع ، ح ، هـ ، خ / ق ، ك / ج ، ش ، ض / ص ، س ، ز / ط ، د ، ت / ظ ، ذ ، ث / ك ، ل ، ن / ف ، ب ، م / و ، أ ، ي ، همزة / [1].

---

(1) - المرجع السابق، ص: 123.

2 – أن تخضع اللفظة إلى التجريدية الصوتية : فكلمة (لمعان) بعد تجريدها تصبح (لمع) فنجدها في باب الثلاثي من حرف العين ، و نفس الكلمة نجدها في مجموع علم .

3 – إعادة المعتل إلى أصله :

مثل كلمة (ميعاد) تعاد إلى أصلها و عد ـ باب العين و الدّال و الواو.

4 – إذا لم يكن في جذر الكلمة حرف عين فالاعتبار للتسلسل الصوتي حسب المجاميع، مثلا كلمة (لهج) نلاحظ أن التسلسل الصوتي لها (هـ ، ج ، ل) إذن ، نجدها في باب الثلاثي من حرف الهاء ، و في باب الهاء و الجيم و اللاّم ، و كلمة (فرط) تسلسلها الصوتي (طرف) نجدها في باب الثلاثي الصحيح من حرف الطاء و في باب الطاء و الراء و الفاء [1] .

---

(1) – المرجع السابق، ص: 124 .

ب) المدرسة الخليلية الحديثة:

1 – نشأة المدرسة و مؤسسها :

نظرية النحاة العرب، سميت بالنظرية الخليلية أو اللسانيات الخليلية و هي لا تعني الخليل وحده و انما نسبت إليه نظرًا لأنه كان سبَّاقًا في إدراج المفاهيم الرياضية و استخدامها لضبط نظام اللغة [1]. و هي مدرسة أصلية تعتمد على الفكر اللغوي العربي بدون تعصب و لا تبعية تضم جماعة من الباحثين، ويعد الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح الجزائري من أبرز العلماء الذين أسسوا لها و دعوا إليها. لقد عكفت هذه النظرية منذ حوالي أربعين سنة تقريبا تدعوا معشر اللّسانيين و الباحثين في العالم العربي إلى قراءة ما قاله الخليل بن أحمد قراءة جديدة و دراسة التراث بمنظار علمي بعيدًا عن التعسف في الاستنطاق و الاعتباط في التأويل [2] .

و هذا ما قام به الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح ، فخرج بمفاهيم جديدة مستعينا بدرايته الواسعة باللّسانيات الحديثة على اختلاف مدارسها وبما لديه من المام باللغة و بنيتها و مسار اكتساب اللّغة و تطورها و وظائفها ، و غير ذلك من النظريات الحديثة ، فكل ذلك ساعده على أن يكتشف أن علماءنا كانوا رُوَّادًا في هذا الميدان [3]. و عبد الرحمن الحاج صالح زعيم المدرسة الخليلية، وعالم في اللّسانيات العربية من مواليد 1928م، له شهادات علمية في اللغة و الرياضيات و العلوم السياسية ، حصل على شهادة الدكتوراه سنة 1979 م من السربون، عضو في المجامع العربية كلّها (القاهرة، دمشق، عمان وبغداد) يحسن لغات عّدة مما مكنَّهُ أن يكون عضو في كثير من الهيئات الأجنبية (الفرنسية و الألمانية) [4].

---

(1) : د/بشير ابرير ، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد 7 / فيفري 2005 ، ص :02 .

(2) : د/ محمد صاري ، المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة ، جامعة عنابة ، ص :01 .

(3) : د/ التواتي بن التواتي ، المدارس اللسانية في العصر الحديث و مناهجها في البحث ، ص: 82 .

(4) : المرجع نفسه ، ص: 80 .

تقدَّم إلى الكتَّاب كما يتقدَّم سائر طُلَّاب العلم لحفظ القرآن في مسقط رأسه وهران و تعلّم بمدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ثم رحل إلى مصر حيث الأزهر الشريف وهنا كان على موعد مع القدر إذ لفت انتباهه عبقرية الخليل بن أحمد الفراهيدي فعكف على دراسة آرائه ردحًا من الزمن و بقي علم الخليل عالقا بفكره و لا يزال ، ورحل إلى الغرب فتعلم بجامعاتها فأخذ من علومها ولغاتها و نال شهاداتها .

وعكف على الرياضيات دراسة و تحصيلاً ، وكل ذلك ليتهيأ له دراسة علم الخليل بن أحمد فكان له ذلك . و لما استقلت الجزائر كان من المساهمين في النهوض بالجامعة الجزائرية تأطيرًا و تطويرًا و اسندت إليه عمادة كلية الآداب و العلوم الانسانية فنهض بها خير نهوض ، و شارك في كلّ الندوات التي كانت تقام لتطوير الجامعة الجزائرية. لحاج صالح مواقف كثيرة منها : موقفه من دعاة تيسير النحو ، كما له مشروع الذخيرة العربية الذي رجبت به الجامعة العربية و وافقت على تجسيده ، كما له نظرية في اللغة .

يقول عنه المؤرخ الجزائري د.بلقاسم سعد الله : << الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح العميد السابق لكلية الآداب جامعة الجزائر ، و هو متخصص في علوم اللّسان و مشرف على أبحاث لغوية اجتماعية في اللّغة العربية بالخصوص ، و له تخصص آخر في التراث العربي اللّغوي و مناهج البحث العربية القديمة >> [1]

يقول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح :<< إن هذه المدرسة نتجت عن جهود متواصلة، و قد بدأت التفكير فيما يقول الخليل و أنا طالب في الجامعة الأزهرية و بخاصة في كلّية اللّغة العربية ، وقارنتُ بين ما اطلعت عليه في كتاب سيبويه آنذاك من أقوال الخليل و ما قرأته، و كنت أقرأه على شيوخنا في هذه الجامعة العتيقة، فلاحظت الفروق الكثيرة التي توجد بين ما ذهب إليه الخليل و شيوخه وتلامذته و خاصة سيبويه، و بين ما يقوله المتأخرون من النحاة، بل لاحظت فرقًا كبيـــــــرًا لا في النزعة

---

(1) : التواتي بن التواتي ، مرجع سابق ، ص :80 .

العقليـــة و لا في منهاج التحليـــل و في الاتجـــــاه العلمي فقط، بل في كل شيء ذكروه ..>>[1].

ومن أهداف اللّسانيات الخليلية الحديثة :<< أنه لا بد من الرّجوع إلى التراث العلمي العربي الأصيل ... و النظر فيما تركه أولئك العلماء الفطاحل الذين عاشوا في الصدر الأوّل من الاسلام حتى القرن الرابع الهجري ، و تفهم ما قالوه و أثبتوه من الحقائق العلمية التي قَلَّمَا توصل إلى مثلها كل من جاء قبلهم من علماء الهند و اليونان ، ومن بعدهم كعلماء اللّسانيات الحديثة في الغرب >> [2] .

2 – مكانة المدرسة :

إنه من باب الانصاف العلمي القول إنّ ثمة نظرية لسانية عربية حديثة إعادة الاعتبار والاهتمام بالتراث، وهي النظرية الخليلية الحديثة فقد أسسها الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح تأسيسا جديدًا ينحو بها نحو الصياغة الشكلانية و الرياضية كما تقتضيه المعالجة الآلية الالكترونية للسان البشري [3] .

لقد أخذت المدرسة الخليلية محلّها من النزعات الحديثة في العالم العربي و الغربي و ذلك من خلال جملة المفاهيم و المبادئ التي استخرجها صاحب المدرسة الدكتور الحاج صالح من النظرية القديمة ، فقد تم استغلالها فعلاً ، و ذلك لعدم وجود نظرية لغوية موازية مستخرجة من النظر في التراث اللغوي العربي [4]

و يذهب الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح إلى أنَّ ميدان البحث في فقه اللّغة العربية هو

---

(1) : المرجع السابق ، ص: 84 .

(2) : د/بشيرا برير ، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة ، ص :03 .

(3) : د/شفيقة العلوي ، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة و الربط العاملي لنعوم تشومسكي ، مجلة حوليات التراث ، مستغانم (الجزائر) .العدد 2007/7،ص:01.

(4) : د/التواتي بن التواتي ، مرجع سابق ، ص :84 .

الأساس لكل البحوث التي تتناول اللغة العربية و قضاياها ، و النظرية الخليلية استطاعت أن تتبوأ المكانة اللّائقة بها حتى تكشف عن قدرتها في التأويل ، و التفسير، و الوصف و التحليل، وتسهم في تطوير البحث اللغوي العربي [1]

3 – المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية و كيفية استغلالها :

اعتمد العلماء العرب ، و رائدهم في ذلك الخليل ، في تحليلهم للظاهرة اللّغويّة عددًا من المفاهيم و المبادئ اللّغوية التي لها دور عظيم في تفسير العلاقات المعقدة المجردة الكامنة وراء اللغة ، و من ثمة في تطوير معلوماتنا حول الظواهر اللّغوية ، و من الغريب جدًا – كما يقول الدكتور الحاج صالح – أن تكون هذه الأعمال التي لا يضاهيها إلاّ ما أبدعه الغربيون في أحدث أعمالهم ، مجهولة تماما في كنهها و جوهرها عند كثير من الدّارسين و الاختصاصيين المعاصرين [2].

و قد تميزت اللّسانيات الخليلية الحديثة من حيث المبادئ النظرية و مستويات التحليل بجملة من المفاهيم الأساسية أقيمت عليها ، و ما نتج عنها من تأصيل للمصطلح اللّساني التراثيِ [3] .

و من أهم هاته المفاهيم التي اعتمدتها المدرسة الخليلية في تحليل اللّغة :

1 – مفهوم الاستقامة .

2 – اللفظ و المعنى .

3 – الانفراد وحد اللفظة (الابتداء و الانفصال) .

4 – الموضع و العلامة العدمية .

---

(1) : رابح بوحوش ، مرجع سابق ، ص: 145 .

(2) : د/محمد صاري ، المفاهيم الاساسية للنظرية الخليلية الحديثة ، ص: 03 .

(3) : د/بشير إبرير ، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة ، ص :03 .

5 – مفهوم المثال .

6 – مفهوم الباب .

7 – الوضع و الاستعمال .

8 – الاصل و الفرع .

9 – القياس .

10 – الحركة .

11 – الكلام كبنية و الكلام كخطاب (حدث إعلامي) .

12 – الخليلية و مشاكل علاج العربية بالحاسوب .

1 – مفهوم الاستقامة :

يقول سيبويه في أول كتابه :<< فمنه [أي كلام] مستقيم حسن و محال ، و مستقيم كذب و مستقيم قبيح و ما هو محال كذب >> .

* فأمّا المستقيم الحسن فقولك ، أَتَيْتُكَ أمس ، و سَأتِيكَ غدًا .

* و أمّا المحال تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول : أَتَيْتُكَ غَدًا ، و سآتِيكَ أمس ، و سَوْفَ أَشْرَبُ مَاءَ البَحْرِ أَمْسِ .

* و أمّا المستقيم الكذب فقولك : حملتُ الجَبَلَ ، و شَرِبْتُ مَاءَ البَحْرِ .

* و أمّا المستقيم القَبِيحُ : فأن تضع اللفظ في غير موضعه و هو قولك : قد زيدًا رأيتُ و كي زيدٌ يأتيكَ و أشباه هذا [1] .

---

(1) : التواتي بن التواتي ، مرجع سابق الذكر ، ص :94 – 95 .

فسيبويه على اثر الخليل هو أوّل من مَيَّزَ بين السَّلاَمَةِ الرَّاجعة إلى اللفظ (المستقيم، الحسن، القبيح) و السلامة الخاصة بالمعنى :(المستقيم / المحال).

ثم ميّز أيضا بين السلامة التي يقتضيها القياس (أي النظام العام الذي يميزُّ لغة من لغة أخرى) ، و السلامة التي يفرضها الاستعمال الحقيقي للناطقين (و هذا معنى الاستحسان ، و هو استحسان الناطقين أنفسهم) مستقيم / حسن .

* مستقيم حسن ← سليم في القياس والاستعمال .

* مستقيم قبيح ← غير لحن و لكنه خارج عن القياس و قليل .

* محال ← قد يكون سليما في القياس و الاستعمال و لكنه غير سليم من حيث المعنى (كما أطلق عليه السيرافي في شرحه للكتاب مستقيم محال)[1]

2 – اللفظ و المعنى :

لقد جاء التمييز المطلق بين اللفظ و المعنى ، انطلاقا من مبدأ أنَّ اللفظ إذا حدد أو فسر باللّجوء إلى اعتبارات تخص المعنى فالتحليل معنوي لا غير أما إذا حصل التحديد والتفسير على اللفظ نفسه دون أي اعتبار للمعنى فهو تحليل لفظي نحوي و الخلط بين هذين الاعتبارين يعتبر خطأ و تقصيرًا. و ذلك كالاقتصار على تحديد الفعل بأنه ما دلّ على حدث و زمان ، فهذا تحديد على المعنى فهو جيد و لكنه من وجهة المعنى .

أمّا التحديد على اللفظ فهو << ما تدخل عليه من زوائد معنية كـ : قد و السين و يتصل به الضمير في بعض صيغه >>. وقد بنى على ذلك النحاة أنّ اللفظ هو الأوّل لأنه هو المتبادر إلى الذهن أولاً ثم يفهم منه المعنى و يترتب على ذلك أن الانطلاق في التحليل

---

(1) : د/عبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ، ص:218

يجب أن يكون من اللفظ في أبسط أحواله و هو الأصل (الذي ليس فيه زيادة و لا علامة له بالنسبة إلى ما يبني عليه)

3 – الانفراد وحد اللفظة : (الانفصال و الابتداء) :

يقول الخليل بلسان تلميذه : " إنه لا يكون اسم مظهر على حرف أبدًا لأن المظهر يسكت عنده و ليس قبله شيء و لا يلحق به شيء".
" الذي يسكت عنده و ليس قبله شيء هو الاسم الذي ينفصل و يبتدأ ".

و بالفعل كان المنطلق عندهم كل ما ينفصل و يبدأ و هي صفة الانفراد و يمكن أن يكون

بذلك الأصل لأشياء أخرى تتفرع عليه. ولهذا فيجب أن ينطلق من أقل ما ينطق به مما ينفصل و يبتدأ (ينفرد) و هو الاسم المظهر بالعربية . و كل شيء يتفرع عليه و لا يمكن لما في داخله أن ينفرد فهو بمنزلته ، و لهذا سمى النحاة الأولون هذه النواة بالاسم المفرد و << بمنزلة الاسم المفرد >> ، و أطلق عليها ابن يعيش و الرضيّ اسم <<اللّفظة>> وترجمها الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح بـ : Lexie [1].
إذن فالنحاة الأوائل ينطلقون في تحليلهم للغة من الاسم المفرد باعتباره النواة أو الأصل الذي تفرع عنه أشياء أخرى .

أمّا الخليل فأطلق عليها مصطلح " الاسم المظهر " (≠ المضمر)، و البعض سماها اللفظة.

و اللفظة في اللسانيات الخليلية عمادها الوقت والابتداء فهي أقل ما ينطق به مما ينفصل فيسكت عنده و لا يلحق به شيء ، أو يبتدئ فلا يسبقه شيء ، فما ينفرد و ينطلق ، أما ينفصل و يبتدئ وهو صفة الانفراد[2] .

---

(1) : د/عبد الرحمن الحاج صالح ، مرجع سابق الذكر ، ص :218 – 219 .

(2): د/محمد صاري ، مفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة ، ص: 05 .

فكل وحدة لغوية قابلة للانفصال عمّا قبلها أو ما بعدها من الوحدات بمعنى أن كل وحدة لغوية يمكن الابتدَاءُ بها و الوقوف عليها حسب موقعها في الكلام.
فالانفصال و الابتداء يمكن الباحث من استكشاف الحدود الحقيقية التي تحصل في الكلام ، و بهذا ينطلق الباحث من اللفظ أولاً و لا يحتاج إلى أن يفترض ايَّ افتراض [1] .

فمن الألفاظ ما ينفصل و يبتدئ مثل " الرئيس" ، في نحو قولنا "جَاءَ الرَّئِيسُ" وَ "الرَّئِيسُ جَاءَ".

و منها ما ينفصل و لا يبتدئ مثل : ضمير " تاء الفاعل " و " نا " المضاف إليه في نحو قولنا " خَرَجْتُ " و " كِتَابُنَا " و منها ما يبتدئ و لا يَنفصل مثل : حرف الجر في نحو قولنا : " فِي التَّأَنِّيّ السَّلاَمةُ " .

و يحمل النحاة " اللفظة " على غيرها من المثل و النماذج فَتُفرَّعُ إلى لفظات هي نظائر للنواة ، و لكنها أوسع منها ، من خلال تعاقب زيادات قبلية و بعدية عليها دوَن أن تفقد وحدتها أو تنفرد فيها أجزاؤها فلا تخرج عن كونها لفظة (اي قطعة واحدة) [2].
كما ينطلقون من واقع اللفظ الخطاب في الوقت نفسه ، فينظرون في كلام الطبيعي أي في المخاطبات العادية ما هو أقل ما يمكن أن ينطق به من الكلام المفيد ، فيكون ذلك بالنسبة لكلام العرب قطعة صوتية مثل : ≠ كتاب ≠ أو أي قطعة مماثلة كجواب السؤال : مَا بِيَدِكَ ؟ و هذه القطعة هي في الوقت نفسه كم مفيد و قطعة لفظية لا يمكن أن يقف على جزء منها مع بقاء الكلام مفيدًا و هذا ما يصفونه بأنه : " ما ينفصل و يبتدأ " [3].

فعبارات أخرى مثل : ≠ بِكِتَابٍ ≠ و ≠ بِالْكِتَابِ ≠ و ≠ كِتَابٌ كَبِيرٌ ≠

كل واحد منها يمكن أن تكون كلامًا مفيدًا ، و لا يمكن أن يوقف على جزء منها ، ثم

---

(1) : د/ الحاج صالح ، مرجع سابق الذكر ، ص :219 .

(2) : د/ محمد صاري ، مقال سابق الذكر ، ص: 05 .

(3) : التواتي بن التواتي ، المدراس اللسانية في العصر الحديث ، ص :96 .

يرتبون هذه العبارات على أساس تفريعي، أي : على أنّ بعضها أصل لبعض، و الأصل عندهم هو ما يبنى عليه ، و بالتالي ما ليس فيه زيادة و الأصل هنا هو ≠ كتاب ≠ و تتفرع عليه العبارات الأخرى التي هي مكافئة لها (= بمنزلها) من حيث الانفصال و الابتداء (= الانفراد) بإلحاقها ما يسمونه بالزوائد ، و هي أداة التعريف و حرف الجر على اليمين والاعراب والتنوين (إذا لم يدخل أل) أو المضاف إليه وأخيرًا الصفة ، فكل هذه الزوائد " تدخل على حدّ الاسم " [1] .

لقد سمى النحاة هذه القابلية للزيادة يمينا و يسارًا " التمكن" و لا حظوا أن لهذا التمكن درجات تترتب كالآتي :

أ / المتمكن الأمكن ، الذي يحمل معناه بداخله و لا يحتاج إلى غيره ، و يتمثل في اسم الجنس المنصرف كرجل و فرس و شجرة .

ب / المتمكن غير الأمكن ، و يتمثل في الممنوع من الصرف .

جـ / غير المتمكن و لا أمكن ، و يتمثل في الاسم المبني [2] .

يقول ابن هشام : << الاسم ضربان معرب و هو الأصل و يسمى متمكنا و مبني و هو الفرع و يسمى غير متمكن و بعضها التي لا تقبل التنوين وبعض الإعراب بغير المنصرف و التي لا تقبل أيّ زيادة بالبناء (على صيغة واحدة) و هي الضمائر وبعض الظروف و غيرها " [3] .

---

(1) : المرجع السابق ، ص: 96 .

(2) : د/ محمد صاري ، المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية ، ص: 05 .

(3) : د/ التواتي بن التواتي ، ص: 97 .

و انطلاقا من هذه المفاهيم ، و التصور السابق لمفهوم اللفظة يحدد الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح اللفظة الاسمية أو المثال و الحد الذي يحدد به الاسم لفظيا تحديدًا اجرائيا كما يلي [1] :

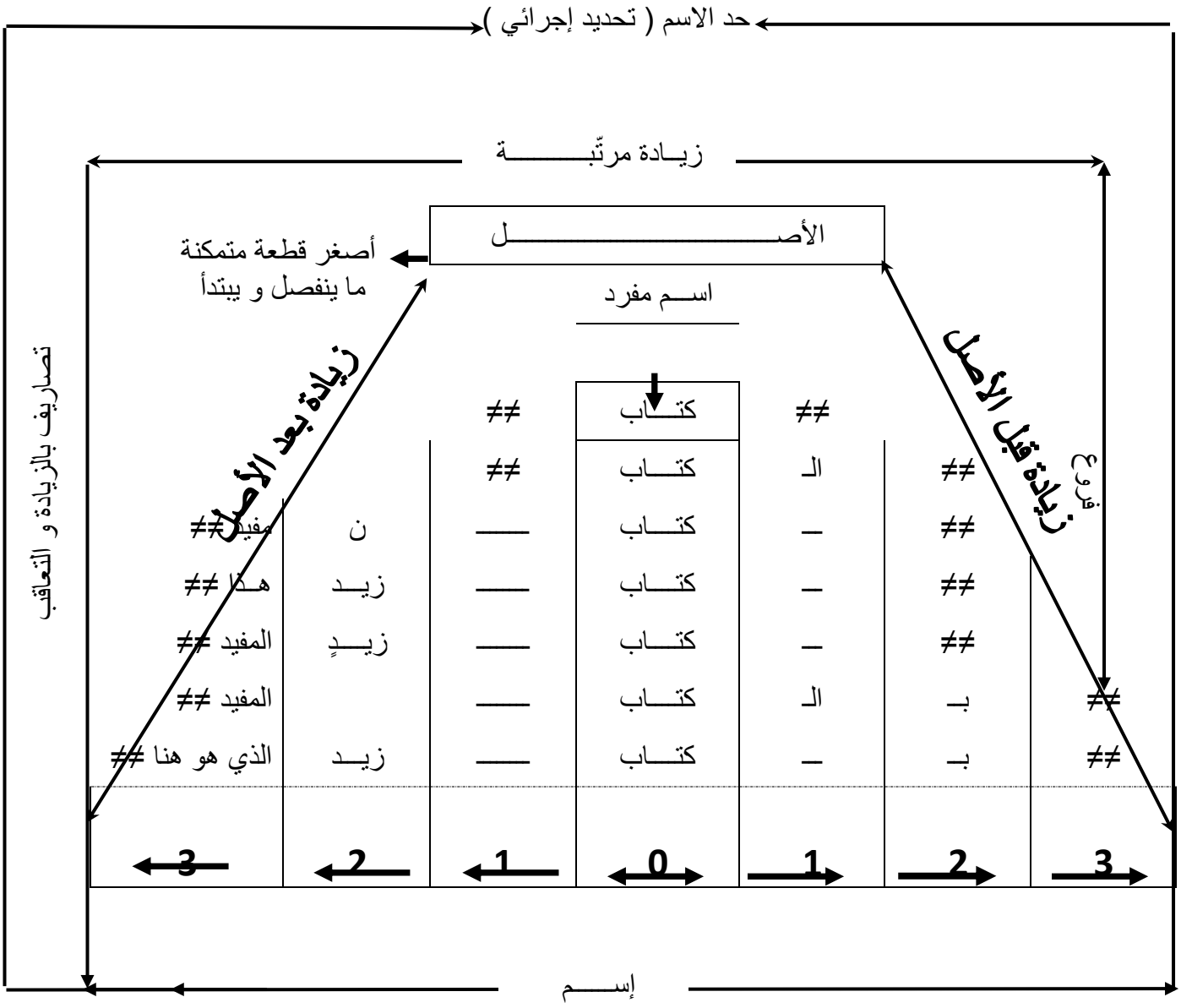

(1) : عبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ، ص 220 .

يتبين لنا من خلال التحديد الاجرائي السابق للاسم ما يلي :

1 – أن التحويل بالزيادة و التعاقب هو الذي يحدد الوحدات في النظرية الخليلية .

2 – أن الوحدات المحمولة بعضها على بعض هي نظائر للنواة من حيث إنها وحدات تنفرد أولاً و متفرعة عليها بالزيادة ثانيا.

3 – أن الوحدات المحمولة بعضها على بعض تكوِّن مجموعة ذات بنية تسمى في الاصطلاح الرّياضي بالزمرة [1].

4 – الموضع و العلامة العدمية و مفهوم اللفظة :

الموضع في النحو الخليلي (شيء و ما يحتوي عليه شيء آخر، إذ قد يكون فارغًا و خلو الموضع من الكلمة شبيه بالخلو من العلامة، أو ترك العلامة الظاهرة العادية و هذا المفهوم موجود في اللّسانيات الحديثة إلّا انه غير مستغل [2] .

يقول د/ عبد الرحمن الحاج صالح : << كما أن الكلمة تتحدد بالموضع الذي تظهر فيه داخل المثل ، و هي عند النحاة الأوّلين هي في هذا المستوى أدنى عنصر تتركب منه "اللفظة" و على هذا فالكلمة كاصطلاح نحوي ليست دائما مورفيما أي أقل ما ينطق به مما يدل على معنى لأنه لابد من التمييز بين العنصر الدَّال الذي يمكن أن يحذف دون أي ضرر أو تغيير للعبارة ، و هو الكلمة كالحذف لحرف الجر ، فخروجه لا يسبب تلاشي الاسم و بين العنصـــر الدّال الذي إذا حذف أو استبدل بشيء آخر تلاشت العبـــارة التي

---

(1) : د/محمد صاري ، مقال سابق الذكر ، ص: 07 .

(2) : د/ شفيقة العلوي ، العامل بين القطرية الخليلية الحديثة و الربط العاملي لتؤام تشومسكي ، ص: 05 .

يدخل فيها . وذلك كالتاء في " افتعل " وحروف المضارعة فهذه مورفيمات و لكنها ليست كلها لأنها عناصر داخلة في صيغة الكلم فهي من مكونـات الكلمة و ليست من مكونـــات اللفظة وليس لها الاستقلال النوعي الذي للكلم >>[1] .

على هذا الاساس فإن المواضع التي تحتلها الكلم هي خانات تتحد بالتفريعات أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع بالزيادة التدريجية ، و هذه الزيادة هي نفس التحويل في هذا المستوى الذي هو هنا زيادة .

بهذه العمليات يتحدد موضع كل عنصر في داخل المثال. و قد تكون المواضع التي هي حول النواة فارغة لأن الموضع شيء و ما يحتوي عليه هو شيء آخر.

و هذه الزوائد << تدخل و تخرج >> و هو ما يتصف به الادراج الذي يتم " بالوصل " و يحصل داخل اللفظة .

- إنّ خلو الموضع من العنصر، له ما يشبهه و هو << الخلو من العلامة >> أو << تركها >> ، و هو ما يسميه د/ الحاج صالح بالعلامة العدمية ، و هي التي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر[2].

و بهذه العمليات التحويلية الخليلية يتحدد موضع كل عنصر في داخل المثال ، كما في الرسم التالي [3] .

حرف جر	أداة التعريف	النواة الاسمية	علامات الاعراب	التنوين و المضاف إليه	الصفة
2 ⟶	1 ⟶	0 ⟷	1 ⟵	2 ⟵	3 ⟵

---

(1) : د/ الحاج صالح ، ص :221 .

(2) : نفسه ، ص: 222 .

(3) : د/ محمد صاري ، مقال سابق الذكر ، ص: 08 .

5 – مفهوم المثال :

و هو مفهوم لا مقابل له في اللسانيات الغربية ، إلاّ عند gean Galpn و هو مختص في الأفازيا ، أستاذ بجامعة ران بفرنسا ، فقد تفطن إلى أن المريض يفقد القدرة على التعرف و على الانتقال مثلا من : " كتاب " إلى " بالكتاب " أو " الكتاب المفيد " [1].

و يعد المثال حدا صوريًا اجرائيًا تتحدد به العمليات المحدثة للوحدات و العناصر اللغوية و هو لا يقتصر بمستوى " اللفظة " فقط في تحليل الكلام بل هو موجود في كلّ المستويات ، في أدناها كمستوى " كلمة " (و هو المكوّن للفظة) ، و مستوى التراكيب الذي هو فوق اللفظة.

و النحو العربي كله مُثُل ، لأنها الصيغ و الرسوم - وهو شيء صوري – التي تبنى عليه كل وحدات اللّغة إفرادًا و تركيبًا ، فهي تصوير و تمثيل لما تحدثه الحدود الاجرائية[2].

فمثال الكلمة : << هو مجموع الحروف الأصلية و الزائدة مع مراعاة دخول الزوائد وعدم دخولها (العلامة العدمية) ، كل في موضعه ، و هو مثال اللفظة إسمية كانت أم فعلية >> [3] .

---

(1) : د/ بشير ابرير ، اصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة ، ص: 04 .

(2) : د/ التواتي بن التواتي ، مرجع سابق الذكر ، ص: 100 – 101 .

(3) : المقال السابق ، ص:04 .

6 – مفهوم الباب :

و يتعلق باللفظ و المعنى إفرادًا و تركيبًا في كل مستويات اللغة ، فقد أطلق سيبويه هذا المفهوم ، كما بين ذلك الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح على المجموعات المرتبة من الحروف الأصلية للكلمة الثلاثية مثل : (ض – ر – ب) (ر – ب – ض) و غيرهما و كذلك على مستوى أبنية الكلمة ، أي أوزانها : باب فَعَلَ و باب فَعُلَ و غيرهما و كذلك على مستوى التراكيب ، فقد ذكر أنّ سيبويه سمى أبوبا مثل : باب << حسبك به >> و باب << لقيا و حمدا >>[1].

و الباب لا يخص مستوى من مستويات اللغة و لا جانبا واحدا من جوانبها ، بل ينطبق على اللفظ و المعنى إفرادًا و تركيبًا و ما هو أعلى من هذه المراتب ، فالباب حسب ما يظهر من هذه المسميات المسماة به هو: << مجموعة من العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف و تجمعها بنية واحدة >> [2]. فهو عند النحاة الأولين يعادل المجموعة في الرياضيات، فالباب الذي ليس فيه عنصر أي المجموعة الخالية كما يقول المعاصرون هو المهمل عند الخليل يعني الشيء الذي يقتضيه القياس و لم يأت به الاستعمال ، و قد يحتوي الباب على عنصر واحد و ذلك مثل : << شنيء نسبته إلى شنؤة >> [3] .

7 – الوضع و الاستعمال :

يعتبر اللسان وضع من الأوضاع التبليغية، و المقصود بالوضع هذا ، هو النظام المنسجم من الأدلة الصوتية ذوات المعاني ، و ذلك لأن اللغة التي يتكلم به الفرد يوميا ليست من انتاجه و ليست ملكا للفرد الواحد ـ فهي نظام اجتماعي سابق للفرد [4] .

---

(1) : د/ بشير ابرير ، المقال السابق ، ص: 04 .

(2) : د/ عبد الرحمن الحاج صالح ، مرجع سابق الذكر ، ص: 318 .

(3) : المقال السابق ، ص :04 .

(4) : د/ التواتي بن التواتي ، المدارس اللسانية و مناهجها ، ص: 88 .

إن اللغة من هذا المنظور عبارة عن مجموعة منسجمة من الدّوال و المدلولات ذات بنية عامة ثم بنى جزئية و هذا يسمى الوضع ، اي ما يشبه العقل من انسجام و تناسب بين العناصر اللغوية و علاقاتها الرابطة ، و بين العمليات المحدثة لتلك العناصر على شكل تفريعي أو توليدي (من الأصول إلى الفروع) .

أما الاستعمال فهو كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب ، فيختار المتكلم ما يحتاجه من الدّوال للتعبير عن أغراضه فيميز بين ما هو راجع للقياس و بين ما هو راجع إلى الاستعمال ، فهو يستعمل اللغة بحسب ما تقتضيه أحوال الخطاب ، لأن قوانين الاستعمال ليست هي قوانين الوضع أو القياس و لذلك فإن اللفظ و المعنى في الوضع يختلفان عنه في الاستعمال[1].

8 – الأصل و الفرع :

تأسس التحليل اللّغوي عند العلماء العرب القدامى على مبدأ الأصل و الفرع فميزوا الأصل عن الفرع ، فالأصل ما يبنى عليه و لا يبني على غيره و يمثل النواة أو العنصر الثابت الذي يستقل بنفسه و لا يتغير ، أي إنه يوجد في الكلام وحده و لا يحتاج إلى علامة اخرى تميزه عن فروعه ، فله العلامة العدمية .

أما الفروع فمتغيرات متعددة يتعلق وجودها بالأصل و بصفاتها الذاتية.

يقول الأستاذ : << و هذا المفهوم قلما انتبه إلى خطورته اللغويين المحدثون ، وهو مفهوم التفريع على الأصول و هو مفهوم يوجد في أصول الفقه إلاّ أنه عند النحاة لأعمق بكثير، و يمكن أن نقول : أنه المفهوم الذي ينبني عليه النحو العربي ، بل و علوم العربية كلها و هو مرتبط بالحدود الإجرائية أي : المُثل (يسميها بعضهم الآن أنماطًا) التي تتفرع عليـــها الفروع ، فأعرف هذه المُثل و أشهرهــا هي الموازيـــــن الصرفيــة

---

(1) : د/ بشير ابرير ، أصالة الخطاب في اللسانيات الخليلية الحديثة ، ص :04 - 05 .

لكن لم ينتبه الناس إلى وجود مثل هذه المُثل في المستويات العليا (حَدُّ الاسم و حَد الفعل ثم الحدُودُ الأُخرى)>>[1] .

وللحكم على عنصر لغوي أنه هو الأصل أمّا البقية ففروع عليه ، فلا بد ان ننتبه هنا إلى شيء نشأ مع النحو العربي وهو مفهوم الزيادة، وهذه الزيادة توجد على المستويات، فبالنسبة الى مستوى الكلم توجد الزيادة على صورة عناصر غير مستمرة أي غير موجودة في جميع الفروع ، فإذا حذفنا هذه العناصر الزائدة فإننا نحصل بذلك على الأصل .

فالأصل هو العنصر الثابت الذي يوجد في جميع حروفه بكيفية إيجابية أو سلبية، و الفرع هو الأصل مع الزيادة { الفرع = الأصل + عنصر غير مستمر " الزائد " }[2].

والأصل ليس له علامة ظاهرة، فالمذكر هو الأصل والمؤنث فرع والنكرة أصل والمعرفة فرع، و هناك ما يسمى معرفة بنفسه مثل العلم الخاص مثل: زيد، محمد، مكة.

إذن فالفرع هو الأصل مع زيادة أي مع شيء من التحويل، و يحصل ذلك بتفريع بعض العبارات عن العبارات أخرى تعتبر ابسط منها و بالتالي أصولا لها و يبين ذلك النحاة العرب ، باللّجوء إلى منهج علمي هو ما يسمونه حمل الشيء على الشيء أو إجرائه عليه بغية اكتشاف الجامع الذي يجمعها ، وهو البنية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل كما توضحها المتتاليات من الجمل التي أوردها سيبويه في كتابه :

- مررت برجل راكب و ذاهب.

- مررت برجل راكب فذاهب.

- مررت برجل راكب ثم ذاهب

- مررت برجل راكع أو ساجد (بمنزلة إما و إمّا).

---

(1) : د/ التواتي بن التواتي ، ص :118 .

(2) : المرجع نفسه ، ص: 119 .

- مررت برجل راكع لا ساجد (إما غلط فاستدرك و إما نسي فتذكر) .... إلخ .

وينطلقون في ذلك من أبسطها وهي التي تتكون من عنصرين " زيد منطلق " فيحملون عليها جملاً أخرى تكون فيها زيادة بالنسبة إلى الجملة البسيطة ، بحيث تظهر بذلك كيفية تحول النواة بالزوائد [1] .

9 – القياس :

القياس عملية عقلية فطرية أثبت البحث الحديث في ميدان اللغويات أن اكتساب اللغة يقوم على أساسها، والقياس عملية ابداعية يمدّ اللغة صيغا وتراكيب لم تكن موجودة قبل وهو ما يجعلها (أي : اللغة)، تواكب التطور[2] .

و القياس هو حمل شيء على شيء لجامع بينهما ، أي حمل الكلم بعضها على بعض إذا كانت تنتمي إلى جنس واحد وهو الذي يسمى في المنطق الرياضي النظير على النظير و بذلك تبرز البنية التي تجمع كل الكلمات المحولة بعضها على بعض[3] .

يقول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح :<< و القياس كمصدر للفعل قاس هو تلك العملية المنطقية الرياضية التي سميناها تفريعا من الأصل على مثال سابق، أي في ميداننا هذا بناء كلمة أو كلام باستعمال مواد أولية هي كالمعطيات و احتذاء صيغة الباب الذي ينتمي إليه العنصر المحدث ..... أما كإسم فالقياس هو التوافق في البناء نفسه، و من حيث المنطق الريـــاضي هو تكافؤ العنـــاصر في البنية باصطلاح هذا العلم

---

(1) : د/ محمد صاري ، مفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة ، ص :10 .

(2) : د/ تواتي بن التواتي ، ص: 117 .

(3) : د/ بشير ابرير ، مقال سابق الذكر ، ص: 05 .

وهو نتيجة لعملية تطبيق مجموعة على مجموعة بشرط أن يكون التطبيق من نوع التقابل النظيري لا غير و من هذه الحيثية يمكن أن يسمى الباب قياسًا>>[1].

يقول المازني : << إن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، ألا ترى أنك لم تسمع أنت و لا غيرك اسم كل فاعل و لا مفعول ، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره ، فإذا سمعت " قام زيد " أجزت : " ظرف بشر ، و كرم خالد ">>[2] .

10 – الحركة[3] :

مفهوم غامض في أذهان كثير من المستشرقين و اللغويين العرب الذين لم يتجردوا بعد من التصورات التي ورثها الغربيون عن الحضارة اليونانية و يكمن وجه الغموض في هذا المفهوم إلى عدم تمييز هؤلاء بين الحركة كصوت مسموع (أي مصوّت) لا يقوم مقام الحرف و لكنه من جنسه ، ولذلك سميت حروفا صغيرة ، فالحركة التي تمكن من اخراج الحرف و وصله بغيره و الخروج منه إلى حرف آخر ، و هذا هو المفهوم الذي يقصده القدماء من الحركة .

قال الرماني في شرحه لكتاب " سيبويه " : << الحركة تمكن من إخراج الحرف والسكون لا يمكّن من ذلك >>.

و قال أيضًا : << و إذا تحرك الحرف اقتضى الخروج منه إلى حرف آخر >> .

و معنى ذلك أن الحرف لا يحدث إلاّ في مدرج صوتي ، أي في سياق متسلسل .

---

(1) : د/ عبد الرحمن الحاج صالح ، مرجع سابق ، ص :323 .

(2) : د/ تواتي بن التواتي ، ص: 117 .

(3) : د/محمد صاري ، المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة ، ص :11 .

و قال ابن جني :<< ...لأن أصل الادراج للمتحرك إذ كانت الحركة سببا له و عونا عليه >> .

وعلى هذا الأساس ، فإن الحركة عند العلماء الأوائل هي الدفعة والنقلة العضوية والهوائية التي تهيئ المتكلم لما بعدها ، إن يحتاج إليها للانتقال من مخرج حرف إلى مخرج حرف آخر ، و كذلك من كلمة إلى كلمة أخرى ، فهي اطلاق بعد حبس ، عكس السكون الذي هو وقف لا يستلزم الانتقال إلى حرف آخر .

11 – الكلام كبنية و الكلام كخطاب : (كحدث إعلامي) :

تحدث النحاة عن الكلام الذي تحصل به الفائدة ، و عن معاني النحو و ما يتجه لصاحب الخطاب من طرق متنوعة للتعبير عن المعاني المقصودة ، فمادة الدراسة عندهم هي الحديث من حيث هو تبادل لفظي ذو فائدة ، يقيم بين قطبين أساسيين هما المتحدث و المتحدث إليه[1] .

و لم يقتصر الفكر النحوي الخليلي في تحليلاته للغة و تفسير ظواهرها على الجوانب الشكلية (اللفظية) فحسب ، بل تجاوز ذلك إلى الجوانب الوظيفية الإ بلاغية من جهة (و هو الاعلام و المخاطبة : أي تبليغ الأغراض المتبادلة بين ناطق و سامع) ، و بين الجانب اللفظي الصوري من جهة أخرى أي ما يخص اللفظ في ذاته و هيكله و صيغته بقطع النظر عما يؤديه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة اللفظية ، فهناك دلالة اللفظ ودلالة المعنى .

وقلّ من انتبه من النحويين إلى الضرر العظيم الذي يسببه التخليط بين الجانبين من التحليل ، يقول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح : << و أكبر دليل على سلامة هذا التصور و فساد التخليـط بين الجانبيين هو عجز النحويين المتفلسفيـــن عن تحديد مفهوم

---

(1) : د/ محمد صاري ، المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية ، ص :14 .

الاسم في مقابل الفعل و الحرف، فالاسم و كذلك الفعل يمكن أن يسلم تحديده من المعارضة فالاسم من حيث معناه أي دلالته على معنى هو لفظ يدل على شيء لا يكون حدثا مع زمان ... ثم هناك الاسم المطلق و الاسم المضارع للحرف و الفعل ... أما من الجانب اللفظي الصوري فالاسم كلمة (أي عنصر) يصلح أن تدخل عليه حروف الجر و التنوين و الاعراب و يمكن أن يضاف و أن يوصف ... هذا في مستوى الافراد ، أما في مستوى التركيب ، فالاسم هو ما تعمل فيه العوامل ، و يكون مبتدأ و مبنيا عليه أو فاعلا ...>>[1] .

فمن الجانب اللفظي الصوري ، فالاسم كلمة أو عنصر قابل أو يحتمل دخول الزوائد عليه يمينا و شمالا بحسب درجة تمكنه أو عدم تمكنه ، إذ يصلح أن تدخل عليه " ال " وحروف الجر والتنوين والاعراب ويمكن أن يضاف وأن يوصف .... والشكل التالي يوضح ذلك[2] :

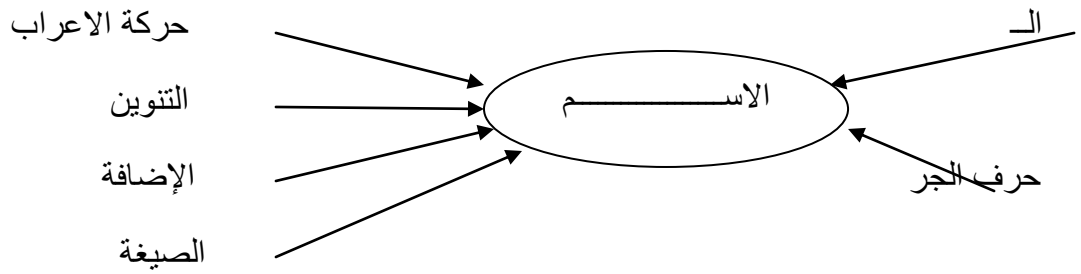

حدّ الاسم من الجانب اللفظي (الشكلي الصوري)

---

(1) : د/ عبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللسانيات العربية ، ص: 292 – 293 .

(2) : د/ محمد صاري ، ص: 17 .

يتضح من خلال الرسم أن الزوائد الخاصة باللفظة الاسمية تختلف عن زوائد اللفظة الفعلية، فالأولى تقبل دخول حروف الجر ، و التنوين والاضافة و ال التعريف ، و الثانية قابلة لدخول السين و سوف و أدوات النفي و الضمائر المتصلة ، و تاء التأنيث وحركة الإعراب .... كما في الشكل الآتي[1] :

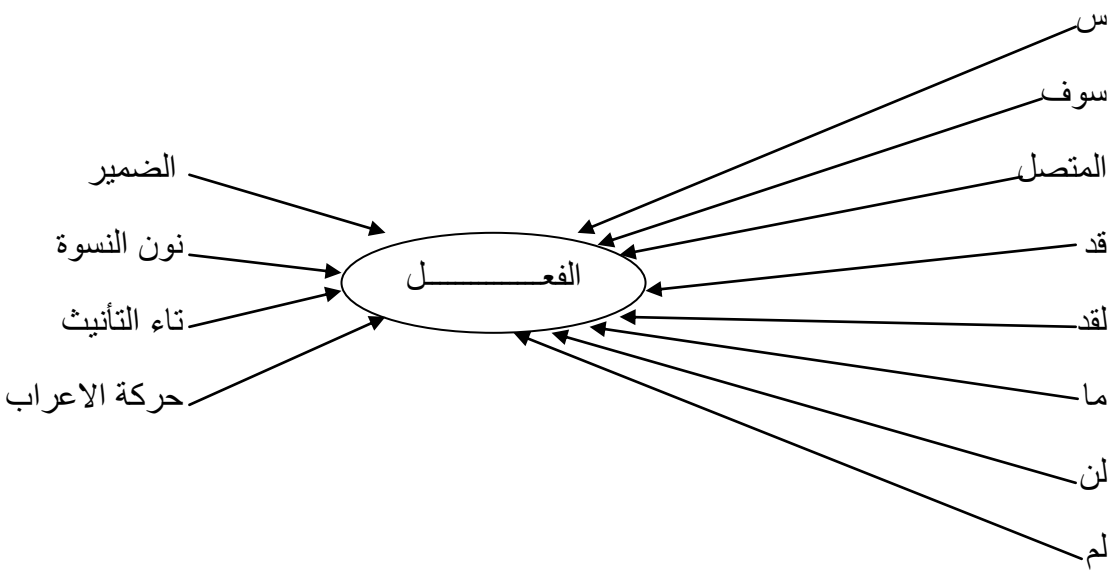

و استدل القدماء في اللفظ الدال ومدلولاته الوضعية من جهة و استعمال اللفظ و مدلولاته في عملية الإفادة ، بأصناف من الدلالات اللفظية و الصناعية و المعنوية لتحليل الكلمة لفظا وصيغة ، سواء كانت فعلا أو اسمًا ثم تعيين وحداتها الدالة على الدُنيا في كل منها فمثلا : " قام " فدلالة لفظه على مصدره ، ودلالة بنائه على زمانه ، ودلالة معناه على فاعله[2] .

واسم الفاعل ، نحو : قائم و قاعد :

---

(1)، (2) : المصدر السابق ، ص: 18 .

- لفظه يفيد الحدث الذي هو القيام و القعود .

- وصيغته و بناؤه يفيد كونه صاحب الفعل .

نستنتج من هذا التحليل العميق أن الكلمة ، سواء كانت اسمًا أو فعلاً ، تشمل وحدات دنيا دالة ، هي المادة الأصلية و الصورة (أي الوزن و الصيغة) .

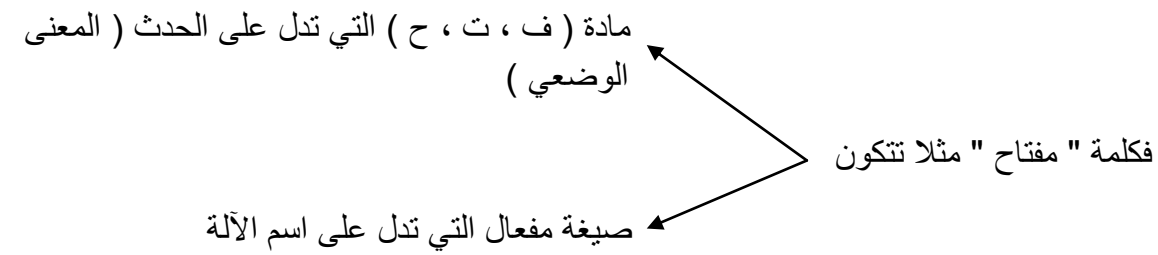

وكذلك: ضَرَبَ ، وضَارِبٌ ، و مَضْرُوبٌ ، تتكون من مادة أصلية هي :

(ض، ر، ب) التي تدل على الحدث ضرب في الوضع اللغوي و من أوزان أو صيغ هي:

- فعل التي تدل على حدث منقطع .
- فاعل التي تدل على اسم الفاعل .
- مفعول التي تدل على الذي وقع عليه الفعل (اسم المفعول)[1] .

فصيغة (فعل × ض ،ر ، ب) غير صيغة (يفعل × ض ، ر ، ب) غير صيغة (فاعل × ض ، ر ، ب) و الكلمة أو اللفظة هي نتيجة لتركيب هاتين الوحدتين ، المادة و الصيغة كما في الرسم البياني الآتي :

/ فعل / ⟵ الصيغة (البناء) = زمان منقطع.

نجح

/ ن ، ج ، ح / ⟵ المادة = حيث (النجاح)[2] .

---

(1) ، (2): ينظر : محمد صاري ، ص :18 – 19 .

ولقد ربط النحاة الأوائل، عند وصفهم للغة بين كل ظاهرة من ظواهر الصرفية والنحوية (الافرادية و التركيبية) بما يمكن أو تؤديه من معنى، لا من حيث اللغة، و لكن من حيث البلاغة والفائدة، وأوضح دليل على ذلك هو اهتمام النحاة بمفهوم الجملة، و تمييزهم الحاسم بين الكلام كبنية و الكلام كخطاب[1] .

فقد ميزوا – النحاة – بين الجانب اللفظي و الجانب الابلاغي و لم يقتصر هذا التمييز على المستوى الافرادي فحسب بل تعداه إلى المستوى التركيبي ، ليشمل الجملة المفيدة .

فصيغة الجملة العربية اللفظية ، في رأي د/ الحاج صالح ، هي سياق من العامل زائد المعمول الأول، يكونان زوجا مرتبا هي اللفظة المبني عليها التي يبتدئ بها الكلام ويبني عليها المعمول الثاني (الذي يشغل موضع اللفظة المبنية) كما يمثلها الرسم الآتي[2] :

(بنـــــاء)

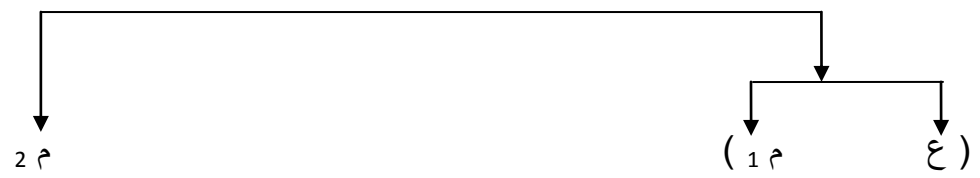

أصغر ما يبني من الكلام (نواة)

(ع = عامل) و(م = معمول)

---

(1) : محمد صاري ، ص :14 .
(2) : نفسه ، ص: 19 .

4 – مفهوم نظرية العامل الخليلية و أسسها :

يعد العامل، أو العمل النحوي، الفكرة الجوهرية التي تتأسس عليها نظرية النحاة العرب ، فنظرية العامل هي أروع ما ابدعه الخليل و أصاحبه ، ذلك لأن مفهوم العمل هو المفهوم الدينامي الذي ينبني عليه المستوى التركيبي للغة فبفضله يستطيع اللغوي أن يرتقي إلى مستوى أكثر تجريدا من المستويات السفلى التي تحتوي على الوحدات الخطابية و مقوماتها القربية[1] .

يغني القدماء بالعامل العنصر اللغوي الذي يؤثر لفظا و معنى على غيره كجميع الأفعال العربية و ما يقوم مقامها فهو معقول من منقول ، فكل حركة من الحركات الاعرابية التي تظهر على أواخر الكلم ، و كذلك كل تغيير يحدث في المبنى و المعنى إنما يجيئ تبعا لعامل في التركيب ، فلا نجد معمولا إلا وتصور له العلماء الأوائل عنصرا لفظيا أو معنويا هاما هو العامل الذي يكّون مع معموله زوجًا مرتبا[2] .

ينطلق النحاة من العمليات الحملية الاجرائية ومما هو أقل ما يمكن أن ينطق به البشر و يكون مفيدا ، أي أنهم ينطلقون من كلام يستغني عما بعده ، ثم يفرعونه بتوليد تراكيب جديدة مشتقة منه عن طريق التحويل بالزيادة مع النواة للبحث عن العناصر المتكافئة، أي البنية التي تجمع وتشترك فيها الأنواع الكثيرة بل اللاّمتناهية من الجمل[3].

لقد لاحظ النحاة أن الزوائد على اليمين تغير اللفظ و المعنى بل تؤثر وتتحكم في التركيب كالتأثير في أواخر الكلم (الإعراب)، فتحصلوا على مثال تحويلي يتكون أيضا من أعمدة و سطور (مثل المصفوفة اللفظية)[4] .

---

(1) : د/تواتي بن التواتي ، المدراس اللسانية و مناهجها ، ص :102 .

(2) : د/محمد صاري ، المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلية الحديثة ، ص: 12 .

(3) : د/شفيقة العلوي ، العامل بين النظرية الخليلية الحديثة و الربط العاملي لتشومسكي ، ص:07 .

(4) : د/ التواتي بن التواتي ، ص: 103 .

وتجدر الاشارة أن موضع العامل ليس له مكان معين في مدرج الكلام ، بل هو موضع في داخل المثال أو الحد، فالعامل شيء و محتواه شيء آخر (كما أن الموضع شيء، وما يدخله من الزوائد شيء آخر) ، فقد يكون في موضع العامل " فعل تام " أو " فعل ناسخ " أو " إن و أخواتها " أو تركيب آخر كما في المصفوفة الآتية[1] :

عمليات تحويلية للبحث عن العناصر المتكافئة ←

موضع العامل	موضع المعمول الأول	موضع المعمول الثاني	
Ø	زيد	منطلق	الأصل والنواة
إن كان حسبت أعلمت عمرا	زيدا زيد زيدا زيدا	منطلق منطلقا منطلقا منطلقا	
قام	زيد	....	الأصل
ضرب ضَرَبْـ	زيد ـت	عمرا عمرا	

← عوامل لفظية

← الابتداء (الخلو من العوامل اللفظية)

ففي العمود الأيمن يدخل عنصر قد يكون كلمة أو لفظة بل تركيبا و له تأثير على بقية التركيب ، و لذلك سُمِيّ << عاملا >> ، ثم لاحظوا أن العنصر الموجود في العمود الثاني لا يمكن بحال أن يقدم على عامله ، فهو عند سيبويه << المعمول الأول >> (م 1)، و يكون إذن مع عامله << زوجا مرتبا >> أما المعمول الثاني (م 2) فقد يتقدم على كل العناصر ، اللّهُمَّ إلاَّ في حالة جمود العامل (مثل << إنَّ >>) ، وقد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ (أشير إليها بـ Ø) و هو الذي يسمى بالابتداء[2] .

---

(1) : د/محمد صاري ، مقال سابق الذكر ، ص: 12 – 13 .

(2) : د/ عبد الرحمن الحاج صالح ، مرجع سابق الذكر ، ص :223 .

لقد حمل النحاة التراكيب التي من لفظة فعلية (غير ناسخة) على هذا المثال و اكتشفوا عند تطبيق هذه المجموعة على الأولى أن الفعل (غير الناسخ) هو بمنزلة هذه العوامل لأنَّه يُؤَثِّر في التركيب ، و أن المعمول الثاني في هذه الحالة هو المفعول به ، و أثبتوا أيضا موضع م 1 و م 2 يمكن أيضا أن تحتلها كلمة واحدة أو لفظة بل و تركيب و ذلك مثل[1] :

Ø	أن تصوموا	خير لكم
رَأَيْ	تُ	زيْـدًا
رَأَيْ	ـــــتُـ	ـــك

و لقد تبين بهذا أن العناصر التركيبية عناصر خاصة مجردة كما أن هناك عناصر أخرى << تدخل و تخرج >> علاقتها بغيرها علاقة وصل على هذه النواة التركيبية وهي زوائد مخصصة كالمفاعيل الأخرى و الحال و غيرها (رمزه : خ) ، و يمكن التمثيل للعلاقات القائمة بين الوحدات التركيبية بهذه الصيغة :

بناء وصل

[(ع ← م1) ± م2] ± خ

و ينطلق النحاة من هذه الصيغ الأصلية للنظر في ظاهرة التداخل و يسمونه بالتكرار أو الإطالة، و قد أظهروا في ذلك براعة كبيرة جدا[2].

---

(1) : د/ عبد الرحمن حاج صالح ، ص :223 – 224 .

(2) : نفسه ، ص: 224 .

ويوجد مستوى تركيبي آخر أعلى من هذا و هو مستوى << التصدير >> و ما فوق العامل ، فإن هناك أدوات تدخل على (ع ، م ، خ) و يعني هذا أن هناك موضعا آخر يتجاوز هذه المواضع، وقد لاحظوا أن لهذه المواضع الصدارة المطلقة، فكأنَّ هذه الأدوات (المسماة بحروف الابتداء) عوامل توجد في مستوى أعلى، إذ أنها تتحكم في كل ما يوجد تحتها، و لا يكون لها بالضرورة عمل على ما تدخل عليه، و من ذلك أدوات الاستفهام في مقابل الصفر كعلامات للإثبات و أدوات التوكيد، ثم في موضع آخر له الصدارة تدخل فيه أدوات الشرط .

والغريب أن بعض هذه الأدوات قد تغطي أكثر من موضع و ذلك مثل << هل >> لأنها لا يمكن أن تقوم مقام أختها همزة الاستفهام في عبارة مثل << ألم يخرج ؟>>[1].

إن نظرية العامل هي الآن أكثر النظريات العلمية طواعية للصياغة الرياضية و أوفقها لما تقتضيه المعالجة الآلية على الحاسبات الالكترونية فالكثير من اللسانيين و العلماء الأمريكيين حاولوا تطويع مفاهيم النحو التوليدي لهذا الغرض و لم يوفقوا لفقدان هذا النحو المفاهيم التي ذكرت[2].

وخلافا لما يدّعيه دعاة الاصلاح والتجديد، فإن صعوبة العامل النحوي، قضية مزيفة لا أساس لها من الصحة، ونظرية النحاة الاوائل تتميز بالموضوعية والشمولية والتماسك والاقتصاد ، و فكرة العامل ليست مما يغضّ من شأن النحاة الأوائل ، بل هي مما يُعلي شأنهم و يعظم تفكيرهم ، فهي من أهم النظريات التي لها دور عظيم في تطوير المعلومات حول الظواهر اللّغوية من خلال قدرتها العجيبة و قابليتها الواسعة للصياغة الرياضية[3] .

---

(1) : د/عبد الرحمن الحاج صالح ، ص :225 .

(2) : نفسه ، ص: 289 .

(3) : د/ محمد صاري ، المفاهيم الاساسية للنظرية الخليلية الحديثة ، ص :22 – 23 .

جـ / الوضع و الاستعمال في الدرس اللساني الخليلي :

- لقد ميز النّحاة العرب منذ أقدم العصور ، بين (الأصل في الكلام) و بين ما يعرض له على الألسنة في حالة التخاطب في الّفظ و المعنى لأنه خطاب حاصل بالفعل و له أوصافه الخاصة به كخطاب ، و يحصل ذلك لأسباب لا دخل للأصول فيها كالخفة التي تقتضيها كثرة الاستعمال. إن الخطاب و التخاطب هو هذا الجانب من الكلام الجاري بالفعل على الألسنة الذي تعرض له العوارض لا على الإطلاق ، بل في إطار النظرية اللغوية العربية التي اختص بها علماء اللغة العرب النحويون منهم و البلاغيون و أهم ما تتصف به هذه النظرية هو التمييز بين اللغة و بين كيفية استعمالها في التخاطب ، و هو تمييز حاسم و عميق لأنه يخص ماهية اللغة في حد ذاتها و الدور الذي تقوم به كلغة من جهة و كيفية استعمال الناطقين لها و هو الكلام أو الخطاب من جهة أخرى[1] .

لقد أثبت النّحويون في إطار مقابلتهم بين اللّغة و الكلام أي بين اللغة و استعمالها، اتحاد النحو و البلاغة[2] في الاهتمام بالتراكيب و خاصة في تنوعها بالنسبة للمعنى الواحد وهي أساس نظريتهم اللّسانية التي بُنِيَتْ عليها علوم العربية.

فهي من وضع النحاة الأوّلين مثل الخليل و سيبويه و اشتهرت هذه المقابلة بعدهم باصطلاح خاص هو الوضع والاستعمال وذلك ابتداء من الزجاجي في القرن الرابع ، ولئن كان هذا هو الأساس الذي بنى عليه دي سوسير مقابلته بين Langue و Parole فإن النظرية العربية هي أعمق و أوسع بكثير من نظرية العالم السويسري.

---

(1) :عبد الرحمن الحاج صالح ، الخطاب و التخاطب في نظرية الوضع و الاستعمال العربية ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرعاية – الجزائر – د، ط – 2012 م ، ص : 08 .

(2) : و البلاغة هي من علوم اللّسان و موضوعها الأساسي هو دراسة الكلام كخطاب أي بالنظر في التلازم القائم بين طرق التعبير و بين الأغراض .

.

وقد ظهرت في الغرب بعد وفاة دوسوسير بمدة طويلة دراسات تهتم بالدّرجة الأولى بالاستعمال للّغة هو في ذاته أي كموضوع علمي يمكن أن تخضع ظواهره لقوانين ، وهم يعارضون بذلك ما ادّعاه دوسوسير بأن الكلام فردي ، فلا يمكن أن يكون موضوع دراسة علمية ، فاللّغة كنظام من الأدلة (Système de signes) هي وحدها جديرة بذلك عنده [1] .

إن العلماء العرب الذين أبدعوا في ميدان الدلالة و المعاني هم النحويون البلاغيون أوّلا ثم المفسرون و الأصوليون – أما النّحاة في عهد الخليل و سيبويه فإنّ أصلا خطيرًا جدًا قد سطّره هذان العالمان و هو التمييز الصارم بين الوضع و الاستعمال أي بين ما يرجع إلى اللّفظ من صيغة ومدلول و ما يرجع استعمال هذا اللّفظ و مدلوله في واقع الخطاب فكل واحد من هذين الميدانين له قوانينه و ضوابطه الخاصة[2] .

1 – الوضع اللّغوي :

استعمل الفعل " وضع " عند القدماء في الميدان اللّغوي وجعل معناه الأصلي الذي هو: " تخصيص الشيء للشيء " ، و ينطبق على تخصيص اللفظ لمعنى ، و لكن سيبويه لم يأت في كلامه بالمصدر أي " الوضع " غير أن هذا المصدر استعمل في زمان ابن السراج و لكن بمعنى آخر و لهذه الكلمة و مشتقاتها معنى آخر لا يجعل اللفظ المعين بل جعل الكلام على صورة معيّنة و تركيب معين .

يقول سيبويه : " لأنك إنما تسألهم على ما وضع عليه المتكلم كلامه " و هذا يأتي في الحدود النحوية فهو الوضع النحوي أي التركيب الذي اختاره المتكلم بالنسبة لكلامه بناء على غرض له .

---

(1) : المرجع السابق ، ص : 12 .

(2) : عبد الرحمن الحاج صالح بحوث و دراسات في اللّسانيات العربية ج2 – موفم للنشر – المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية – الجزائر، 2007 ، ص : 52 .

وللوضع مشتقات تقوم بدور عظيم في النحو العربي و لا سيما في زمان سيبويه و منها كلمة كلمة موضع ، الذي يبني عليه الجانب التركيبي للغة عند العرب [1].

أن اللّغة مجموعة منسجمة من الدّوال و المدلولات ذات بنية عامة ثم بنى جزئية تتدرج فيها ، و هذا هو الوضع ، و ما يسمى بالقياس، هو المعقول من هذا الوضع أي ما يثبته العقل من انسجام و تناسب بين بعض العناصر اللّغوية و العلاقات التي تربطها ، و من جهة أخرى ما يثبته من تناسب بين العمليات المحدثة لتلك العناصر على شكل تفريعي أو توليدي (من الأصول إلى الفروع) [2] .

و تدخل في المواضعة اللّغوية أيضا حدودها و ضوابطها النحوية الصرفية لأن أبنية الكلم و الكلام هي أيضا موضوعة في ذاتها و إزاء معانيها الوضعية ، و يسأل المتأخرون من النّحاة عمّا إذا كانت المركبات موضوعة أم لا ! وممن منع أن تكون المركبات موضوعة يُذكر فخر الدين الرازي و كذلك ابن مالك النحوي[3] .

2 – الاستعمال في مقابل الوضع :

لقد خصص سيبويه لظواهر التخاطب التي تخضع لقوانين الاستعمال الحقيقي للغة عددًا كبيرًا جدًا من الملاحظات و من المصطلحات ، منها ما يسميه : بالاتساع في مقابل الأصل في الكلام[4] .

إن مستعمل اللّغة – المتكلم – يرمي من وراء خطــابه و من خلال إجراءه للوضع ، إلى

---

(1) : عبد الرحمن الحاج صالح ، الخطاب و التخاطب في نظرية الوضع و الاستعمال العربية ، ص : 22 – 23 .

(2) : عبد الرحمن الحاج صالح : بحوث و دراسات في علوم اللسان ، ص : 195 – 196 .

(3) :المرجع السابق ، ص : 28 .

(4) : عبد الرحمن الحاج صالح ، الخطاب و التخاطب في نظرية الوضع و الاستعمال العربية ، ص : 24 .

تحقيق هدفين أساسيين: إما إضافة معلومة غير متوافرة في مخزون المُخاطب أو تعويض معلومات المخاطب بمعلومة يعتقد المتكلم أنّها المعلومة الواردة[1].

إن نسق اللّغة يرتبط ارتباطا وثيقا بنسق استعمالها ، و يقصد بنسق الاستعمال مجموعة القواعد و الأعراف التي تحكم التعامل داخل مجتمع معين ونسقا اللغة و الاستعمال نسقان مختلفان من حيث طبيعتهما لكنهما مترابطان ، و يتجلى هذا الترابط في كون نسق الاستعمال يحدّد في مجالات كثيرة قواعد النسق اللغوي المعجمية و الدلالية و الصرفية والتركيبية و الصوتية و هو ما يعني به فرع اللسانيات المسمى " اللغويات الاجتماعية"[2] .

3- الخطاب و التخاطب في الاستعمال التواصلي :

" يعد خطابًا كل ملفوظ / مكتوب يشكل وحدة تواصلية قائمة الذات " و يفاد من هذا التعريف ثلاثة أمور :

أولا : تحييد الثنائية التقابلية جملة / خطاب حيث أصبح الخطاب شاملا للجملة .

ثانيا : اعتماد التواصلية معيَارًا للخطابية .

ثالثا : إقصاء معيار الحجم من تحديد الخطاب حيث أصبح من الممكن أن يعد خطابًا نص كامل أو جملة أو مركب[3] .

إن سيبويه في القديم لم يهتم بالكلام من حيث بناؤه و تركيبه فقط و في حد ذاته ، أي بالالتفات إلى دور المخاطب و المتكلم و بصفة خاصة إلى كيفية حصول التفاهم بينهما

---

(1) : أحمد المتوكل ، النحو الوظيفي في الفكر اللغوي العربي ، ص : 31 .

(2) : المرجع نفسه ، ص : 21 .

(3) : أحمد المتوكل ، الخطاب و خصائص اللغة العربية دراسة في الوظيفة و البنية و النمط ، دار الأمان الرباط - المغرب، منشورات الاختلاف الجزائر ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - لبنان ، ط1 1431 هـ - 2010 م ، ص : 24 .

لا بالاعتماد فقط على ما يدل عليه الكلام بلفظه وحده بل بالرجوع قبل كل شيء إلى ما هو خارج عن اللفظ المنطوق به و هي الأدلة التي تقترن بها عملية التلفظ بالكلام [1]. وهي كثيرة و ذلك لأن ما يسمع من اللفظ في التخاطب قد لا يدل في الغالب على المراد الحقيقي للمتكلم ، من جهة ، وقد يكون الكلام محتملا لأكثر من معنى جهة أخرى بل الذي اتضح للنحوي العربي ، لأول مرة في تاريخ العلم – أن عددًا من الألفاظ الموجودة في كل لغة لا يمكن أن يفهم مدلولها في ذاتها بل لا بد من الرجوع لفهمها إلى أدلة أخرى غير لفظية ، و من جملة هذه الأدلة يذكر النحاة : دلالة الحال ثم استدلال المخاطب مما يسمعه و كل ما هو في ذاكرته من المعلومات والتجارب ، و يشير سيبويه إليه كثيرًا وهو عنده " علم المخاطب " وهذا الاهتمام الكبير الأساسي بالدلائل غير اللفظية التي لا تقع إلاّ في الاستعمال الفعلي للغة، هو جانب عظيم من النحو كما كان يفهمه سيبويه والنحاة الأولون ، أي أنه جانب من البحث في ظواهر التخاطب وفي دراسة لغوية تتناول الكلام كفعل .

إن اهتمام النحاة الأولين بالدلائل غير اللّفظية لا يقلل من اهتمامهم باللغة كوضع من أوضاع المجتمع إذ هي جديرة بأن تدرس علميا كبنية أو نظام من الأدلة تدل على معانٍ إلاّ أنَّ استعمالها لها هو غير اللغة (استعمال نظام من الأنظمة غير النظام) ، بل هو الكلام كخطاب وكان جديرًا عندهم أيضا بالدّراسة ، كما يظهر من تحليلاتهم له، لأنه يخضع لعدد من القوانين الخاصة به ، ليست من جوهر اللغة كنظام كما بيّنُوه، و العجيب هو أنهم أدمجوا الدراستين بحيث صارت كل عبارة من كلام العرب يتناولها النحاة من حيث هي بنية لها مدلول من جهة ومن حيث هي وحدة خطابية لها لفظ منطوق ومعنى مقصود من جهة أخرى وكثيرًا ما يُصيب الوحدة الخطابية تغيير في اللفظ أو في المعنى عمَّا كان عليه .

---

(1) : عبد الرحمن الحاج صالح : الخطاب و التخاطب في نظرية الوضع و الاستعمال العربية ، ص : 44 .

وهذان الجانبان من اللّغة و استعمالها كالأصل في الكلام في اصطلاح سيبويه في مقابل الكلام كاستعمال لهذا الأصل ولما خرج عنه أيضا وهذا التقابل تحوّل إلى مصطلح واضح ابتداء من القرن الثالث وهما : أصل الوضع أو حقيقة اللّغة في مقابل الكلام ثم اختصر إلى الوضع في مقابل الاستعمال[1] .

4- التخاطب والتواصل:

يتوسل الإنسان اللّغة لتحقيق عملية التواصل بينه و بين أفراد بيئته و للإبانة عما في نفسه إذ يقصد المتكلم عبر كلامه إيصال الأفكار القائمة في ضميره إلى الآخرين ، و لا تظهر الأفكار إلى الوجود إلاّ عبر اللغة التي تحمل في الواقع ، هذه الأفكار من ذهن المتكلم وتوصلها إلى المستمع[2] .

فالهدف الأسمى من اللغة هو التواصل والتّبليغ، إن المعاني تكون مضمرة في النفوس فتفصح عنها العبارات و الجمل، و تبين عن أغراض المتكلمين، و لذلك فإن لسان أي أمة ليس إلاّ " نسقا من الدلالات التي تعبر عن المعاني" [3].

لقد خرجت اللغة إلى الوجود لتبليغ الأغراض من شخص إلى آخر أي : ليقع التواصل أو الاتصال بين الذّوات لتحصل ذاتيا على الأقل بين فردين ، و هذا لا يمكن أن يتم إلاّ بواسطة الأدلة و العملية التي هي عملية التبليغ تسمى عملية التخاطب و الألفاظ التي تحمل معنى من المتكلم إلى السامع تسمى خطابًا أي كلامًا من المخاطِبِ إلى المُخَاطَبِ فهذا التخاطب و هذا الخطاب يسمى باللغة الفرنسية Communication.

---

(1) : المرجع السابق ، ص : 44 – 45 .

(2) : ميشال زكريا ، بحوث ألسنية عربية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، د ، ط ، 1992 ، ص: 63 .

(3) : محمد الأمين خويلد ، القيمة الدلالية للصوات و الأبنية عند ابن جني في كتاب الخصائص ، دار الأوبرا للطباعة و النشر، القاهرة – مصر، ط1، 2013 ، ص : 07 .

فالشخص المبلغ يخرج من ذهنه على أشكال ألفاظ في ذهنه و التي لا سبيل إلى إدراكها إلاّ بالأدلة فنحن نتصل ببعضنا بالحواس لكن لا نستطيع أن نعرف ما يدور في أذهان بعضنا إلاّ عن طريق الألفاظ و لولا التخاطب لما أمكن الاتصال و الألسنة البشرية (اللغة) هي نوع من هذه الأدلة و هو المهم [1] .

لقد كان النحاة العرب شديدي العناية بـ : الإفادة أو التبليغ و جعلوا لها كعامل تفسير ثلاثة ميادين :

الأول : هو مجموع الظواهر المتعلقة بأجزاء الخطاب (أو ما يسمى بدورة التخاطب) يحاولون فيه مثلا أن يفسروا دور الألفاظ المسماة بالمبهمة الإشارة و الضمائر والظروف، و هو شيء عظيم أكثره يوجد في شروح كتاب سيبويه وشروح أخرى هامة.

الثاني : هو ميدان البلاغة و لا سيما علم المعاني .

والثالث : هو ميدان تفسير الشواذ عن القياس ، هذا و لم يحاولوا أن يفسروا آليات تفريغ البنى من أصولها و بالتالي تفسير كيفية تولدها باللجوء إلى هذه الوظيفة[2] .

---

(1) : التواتي بن التواتي ، مفاهيم في علم اللسان ، دار الوعي للنشر و التوزيع، د- ط ، 2008 ، ص : 23 .

(2) : عبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث و دراسات في اللّسانيات العربية ج2 ،ص : 33 .

و يمكن رسم دورة التخاطب التي تم تصوُّرها من خلال ما ذكره و قاله العلماء العرب ابتداء من زمان الخليل و سيبويه[1] :

دورة التخاطب عند العلماء العرب

و هي شبكة من القنوات المقترنة

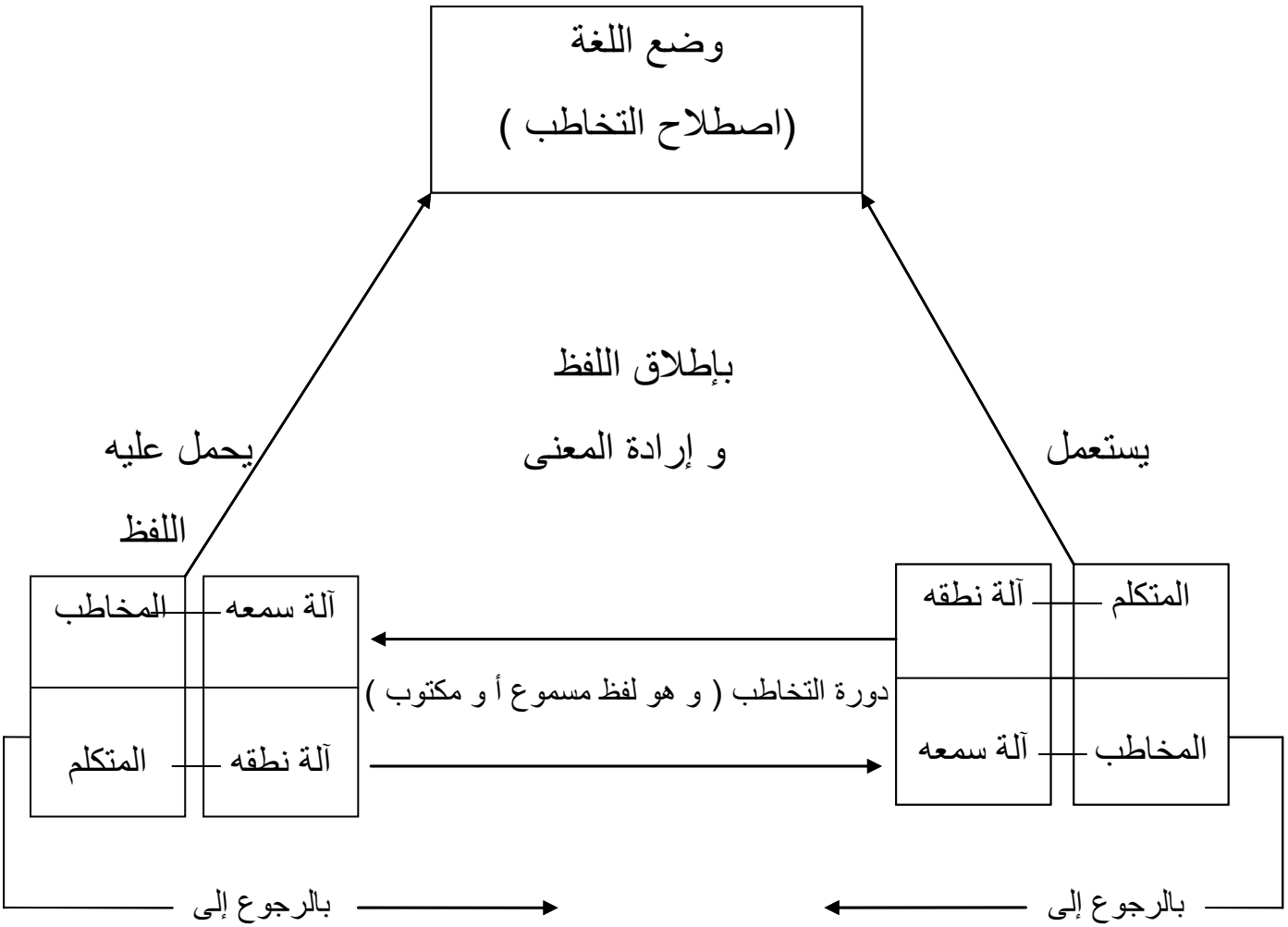

(1) : المرجع السابق ، ص : 54 .

5- دورة التخاطب و المشاركون فيها :

قال سيبويه : " المشافهة لا تكون إلاّ من اثنين " وقد يصير المتكلم مخاطَبا بالدور. وأشار إلى ذلك عبد الجبار : " المخاطبة مفاعلة و لا تستعمل إلاّ بين متخاطبين يصح كل واحد منهما أن يخاطب ابتداءً و أن يجيب صاحبه عن خطابه " .

و وضع ذلك ابن الجوزية : " لأن المخاطبين و أن اختلف أسماؤهم الظاهرة فكل واحد منهم متكلم و مقصود في الكلام " فكل منهما هو طرف و قطب في عملية التخاطب .

إن التخاطب كتبادل هو الذي يكوّن الموضوع الأساسي للتحليل اللّغوي و الاهتمام بصفة خاصة بجزء منه، و لا يعني أبدًا التخلي عن النظر في المجموعة التي ينتمي إليها كخطاب متبادل ، و كان يفسر سيبويه باستمرار كلام العرب مراعيًا ذلك في كل تحليلاته إلاّ فيما يخص البنية في حدّ ذاتها [1] .

من أهم العوامل في إجراء عملية التخاطب هو مشاركة المخاطب للمتكلم في معرفته لوضع اللغة الذي يجري به التخاطب و هو المواضعة اللّغوية أي الكود الذي لولاه لتعذّر كل تخاطب .

و لهذا فلا بد أن تكون هذه المعرفة المشتركة سابقة على كل تخاطب لأنها شرط لحصوله و لا مناص منها ، و ليس معنى أن المستعملين لوضع اللغة يعرفون بالضرورة كل اللّغة فقد قال الزجاجي في ذلك : "ليس كل العرب يعرفون اللّغة كلها، غريبها و واضحها و مُسْتَعْمَلَهَا و شاذها بل في طبقات يتفاضلون فيها ... أما اللغة الواضحة المستعملة سوى الشاذ و النادر فهم شرع واحد"[2].

---

(1) : عبد الرحمن الحاج صالح ، الخطاب و التخاطب في نظرية الوضع و الاستعمال اللّغوية ، ص : 50 – 51 .

(2) : المرجع نفسه ، ص : 52 .

تتميز النظرة العربية الخاصة إلى ظواهر التخاطب و اللّغوية عامة عن غيرها بشيء ذي أهمية كبيرة جدًا و هو جعلهم كل ما يجري في الكلام من أفعال ومن دلائل لفظية - وهي وضع اللغة – وقرائن شتَّى مُنْدَمِجًا بعضُه في بعض وذلك لأن دور الوضع اللّغوي لا يتم إلا باندماجه في شبكة من هذه الدلائل الداخلية فيه والخارجة منه وهذا معنى الاقتران فلا يجري أي تخاطب إلاّ بألفاظ وقرائن تقترن بها .

وقد أدرك ذلك جيدًا العلماء العرب ، قال القاضي عبد الجبار: " فيجب على ما قدمناه أن لا يدل الكلام إلاّ على ما يعلم بظاهره من الحكم أو يعلم بقرينة لغوية فيعلم ذلك بمجموعهما وما عدا ذلك فإنما تدل القرينة على ما لم يرد بالكلام أو على الوجوه التي تقع عليها تصاريف الكلام " ، فالمجموع من الأدلة هو الدّال[1] .

إن الاستعمال اللغوي هو كيفية إجراء الناطقين للوضع في واقع الخطاب وليس كل ما هو موجود في الوضع يخرج إلى الوجود في الاستعمال كما أنه ليس كل ما يقتضيه القياس يحصل في الكلام ، فالقياس كعملية عقلية قد يؤدِّي إلى ما لا يقبله الاستعمال ، لأن هناك مقتضيات أخرى غير ما يحتمله الوضع والحد اللّغوي، فالاستعمال له أيضا قوانينه وهي غير القوانين التي يخضع لها الوضع و القياس، وهي التي تنبني عليها أحوال التبليغ ، ثم إن مستوى التبليغ والإفادة غير الوضع المصطلح عليه لأن هذا الأخير ، وإن كان هو الرّابط الذي يرتبط به المتكلم بالمخاطب إلاّ أنه قد تصيبه عوارض الاستعمال، وهي عوامل جدّ طبيعية ولها قوانينها الخاصة بها وبالتالي قد تخضع لقياس آخر إذا كثرت واطّردت (هو قياس مناقض لبعض مقاييس الوضع وعلى سبيل المثال القلب والإبدال والإعلال والإدغام وغيرها في مستوى الأصوات والصيغ، ومنها ما هو خاص بقوم كلغات العرب بالنسبة للعربية، ومنها ما هو راجع إلى إحدى مراتب الأداء، وبصفة عامة إلى مقتضى الحال حسب التعبير القديم [2] .

---

(1) : المرجع السابق ، ص : 59 .

(2) : عبد الرحمن الحاج صالح ، بحوث و دراسات في علوم اللّسان ، ص : 195 – 196 .

إن الجانب الاستعمالي للغة هو الجانب المحسوس المشاهد ، المسموع و هو بالتالي ما يوجد في اللغة في الواقع ، أمّا الوضع فلا وجود له في هذا الواقع إلاّ مندمجًا مع ما يسمع و يلفظ ، فوجوده صوري لأنه نظام للغة و إن كان يستحيل أن توجد أدلة تفهم بهذا المستوى العالي جدًا من التجريد دون أن تبنى على نظام ، و ربما يُقَال بأن الذي يسميه سيبويه " أصلاً " عند مقابلته لما هو مستعمل قد يفترضه و يتخيّله النحوي و ليس مما يشاهد و يسمع ، لكن النحاة العرب انطلقوا في تحليلاتهم مما جمعوه من النصوص التي سمعوها و دوّنوها من أفواه العرب و هي كثيرة جدًا ، و منها استنبطوا النظام الذي بُنيت عليه اللغة ، و هو في الحقيقة الانسجام الانتظامي المطرّد أو الغالب الذي لاحظوه في استعمال العرب للغتهم[1] .

6 / التداولية و استعمال اللّغة :

إن توليد الدلالة و وضع العلامات (أي التواصل ، في الواقع) يمكن أن ينقسم إلى ثلاث علاقات بينية : العلاقة الدلالية (علاقة العلامات بالأشياء) و العلاقة التداولية (و هي علاقة العلامات بالمتخاطبين أو " المؤوّلين") و العلاقة الإعرابية (وهي العلاقة القائمة بين العلامات نفسها و هكذا تتوّلد التداولية نظريًا و منهجيًا حسب موريس : " التداولية [...] هي قسم من الدلائلية يُعنى بالصلة القائمة بين العلامات وَ مُسْتَعْمِلِيهَا "[2] .

و يُقِّرُ معظم الدّارسين بأن قضية التداولية هي " إيجاد" القوانين الكلية للاستعمال اللّغوي و التَّعرف على القدرات الإنسانية للتواصل اللّغوي ، و تصير " التداولية " من ثَمَّ جديرة بأن تعرّف بأنها : " علم استعمال اللّغة " و يمكن القول في تعريفها بأنها نسق معرفي استدلالي عام يعــالج الملفوظـــات ضمن سياقاتها التلفظية، و الخطـــابات ضمن أحوالها

---

(1) : عبد الرحمن الحاج صالح ، الخطاب و التخاطب في نظرية الوضع و الاستعمال العربية ، ص : 73 .

(2) : التداولية من أوستن إلى غوفمان ، فيليب بلا نشيه ، ترجمة : صابر الحباشة ، دار الحوار للنشر و التوزيع اللاّذقية – سوريا، ط1 ، 2007 ، ص : 45 .

التخاطبية فالتداولية تدرس اللغـة بوصفها علمًا تخاطبيا تواصليًا يُعنى بالأبعاد الخطــابية الاستعمالية للغة[1] .

أ) مهام التداولية:

تتلخص مهامّ التداولية في:

* دراسة " استعمال اللغة " فهي لا تدرس " البنية اللّغوية " ذاتها، و لكن تدرس اللّغة حين استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، أي باعتبارها " كلامًا محدّدًا" صادرًا من "متكلم محدّد" وموجّها إلى " مخاطب محدد " بـ : "لفظ محدد" في "مقام تواصلي محدد" لتحقيق " غرض تواصلي محدد " .

* شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات .

* بيان أسباب أفضلية التواصل غير المباشر وغير الحرفي على التواصل الحرفي المباشر .

إن دراسة استعمال اللغة لا تنحصر ضمن الكينونة اللّغوية بمعناها البنيوي الضيّق و إنما تتجاوزها إلى أحوال الاستعمال في الطبقات المقامية المختلفة حسب أغراض المتكلمين وأحوال المخاطبين .

تقوم التداولية المعاصرة على مفاهيم عديدة كثيرًا ما يتداولها الدّارسون المعاصرون وهي : الفعل الكلامي – القصدية – الاستلزام التخاطبي (أو المحادثي) متضمنات القول، و نظرية الملاءمة [2] .

---

(1) : مسعود صحراوي : التداولية عند العلماء العرب : دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللّساني العربي ، دار التنوير ، الجزائر ط1 ، 1429 هـ - 2008 م ، ص : 25 – 26 .

(2) : المرجع نفسه ، ص : 37 ، 39، 40

إن التداولية تسعى بهذا لأن تتجاوز حدود الخطاب لتصير نظرية عامة للفعل و النشاط الإنساني ، شغلها الشاغل إنما هو دراسة اللغة في المقام الذي يهتم بما يفعله المستعملون بالألفاظ ، فهي دراسة ارتباط العلامات بمؤوليها أي بمستعمليها .

أ – متضمنات القول :

مفهوم تداولي إجرائي يتعلق برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية و خفية من قوانين الخطاب ، تحكمها ظروف الخطاب العامة كسياق الحال و غيره ، و من أهمها ، الإفتراض المسبق ، الاقوال المضمرة[1] .

ب – الاستلزام التخاطبي (أو المحادثي) :

لقد ظهر مفهوم الاستلزام الحواري مع "غرايس" الذي حاول أن يضع نحوًا قائما على أسس تداولية للخطاب، تأخذ بعين الاعتبار كل الابعاد المؤسسة لعملية التخاطب، و يقترح ما يلي :

أ – معنى الجملة المتلفظ بها من قبل متكلم في علاقته بمستمع .

ب – المقام الذي تنجز فيه الجملة.

جـ – مبدأ التعاون .

إن الاستلزام الحواري، يعتبر من أبرز الظواهر التي تميز اللّغات الطبيعية على اعتبار أنه في الكثير من الأحيان يلاحظ أثناء عملية التخاطب، أنَّ معنى العديد من الجمل إذا روعي ارتباطها بمقامات إنجازها، لا ينحصر في ما تدل عليه صيغها الصورية[2].

---

(1) : مسعود صحراوي ، المرجع السابق ، ص : 42 .

(2) : العياشي أدراوي ، الاستلزام الحواري في التداول اللّساني، منشورات الاختلاف – الجزائر ، دار الأمان الرباط – المغرب ، ط1 ، 1432 هـ - 2011 م ، ص : 17 – 18 .

جـ - نظرية الملاءمة :

تعد نظرية الملاءمة نظرية تداولية معرفية، أرسى معالمها كل من اللّسانيين ديردرولسن (D . wilson) و دان سبربر(D. sperber) و تأتي أهميتها التداولية من أمرين :

- أنها تنتمي إلى العلوم المعرفية الإدراكية .

- أنها تبين بدقة موقعها من اللّسانيات و خصوصا موقعها من علم التراكيب

فنظرية الملاءمة تدمج، إذن، بين نزعتين كانت متناقضتين، فهي نظرية تفسر الملفوظات وظواهرها البنيوية في الطبقات المقامية المختلفة وتعد في نفس الوقت نظرية معرفية [1].

د ــ الفعل الكلامي :

أصبح مفهوم الفعل الكلامي (speech act) نواةً مركزية في الكثير من الأعمال التداولية وفحواه أنه كلّ ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، وفضلا عن ذلك يُعد نشاطًا ماديًا نحويًا يتوسل بأفعال قولية إلى تحقيق أغراض إنجازية (كالطلب والأمر والوعد والوعيد ..) وغايات تأثيرية تخص ردود فعل المتلقي (كالرفض والقبول)، ومن ثم فهو فعل يطمع إلى أن يكون فعلا تأثيريا، أي يطمح إلى أن يكون ذا تأثير في المخاطب، اجتماعيا او مؤسساتيا ومن ثم إنجاز شيء ما [2].

هـ - القصدية :

يعد مفهوم القصدية من الآراء السائدة في النظرية التأويلية المعاصرة وتيار التداولية في مجال اللّسانيات، فالخطاب موئل تقاطعات بين المرسل والبنية النصية وملتقى الخطاب، ولم يعد سائغا النظر إلى النص في ذاته كما فعلت التصورات الشكلانية إلا من قبيل بناء النماذج، وتسهيل عملية التصنيف، إذ أصبح النص عبارة عن أفعال كلامية منجزة من

---

(1) : مسعود صحراوي ، مرجع سابق ، ص : 49 – 50 .

(2) المرجع نفسه، ص : 54 – 55 .

المؤلف يقصد بها أنماط من التأثير على المتلقي، و لهذا أصبحت مقاصد المتكلم مؤشرات حاسمة في عملية التأويل. وقد أدرج العلماء العرب القدامى القصد ضمن مفاهيم النص، و هو الغرض الذي يبتغيه المتكلم من الخطاب و " الفائدة " التي يرجو إبلاغها للمخاطب.

ب) التداولية في الدّرس اللّساني العربي :

إن الحديث عن موضوع اللسانيات التداولية في التراث العربي ليس تأصيلا للمفاهيم المعروضة في اللسانيات الحديثة ، بقدر ما هو ضروري لبيان الامتدادات المعرفية للمدونة العربية ، و تقديم جانب من الأفكار الرائدة التي عرضها علماء العربية قديما .

و من أهم مصادر التفكير التداولي اللّغوي عند العرب: علم البلاغة – علم النحو – النقد و الخطابة – إضافة إلى ما قدّمه علماء الأصول الذين يمثلون – إلى جانب البلاغيين – اتجاها فريدا في التراث العربي، يربط بين الخصائص الصورية للموضوع وخصائصه التداولية.

إن التحليل البلاغي يسير على سَمتِ التحليل النحوي ، و لكنَّ سيره ذاك لا يتوقف حيث ينتهي التحليل النحوي ، بل يواصل مساره، وذلك لكونه يُدخل معطيات معرفية لا يُعيرها التحليل النحوي " النظامي " – في العادة – اهتماما فإذا كان التحليل النحوي يحدد استقامة الشكل القضوي للجملة (أو الملفوظ)، فإن التحليل التداولي يتدخل عبر آلياته المختلفة (جهازه المفاهيمي) كمبدأ الإفادة مثلا ، فينظر في كلّ لحظة من لحظات تكوين الشكل القضوي : إزالة الغموض وإسناد المراجع وإلغاء الكلمات المبهمة ومن ثمة يأخذ التحليل التداولي على إعادة النظر في تأويل الملفوظ معتبرًا أنَّ " أفضل شكل قضوي للملفوظ ، هو ذاك الذي يقود إلى تأويل للملفوظ يكون منسجما مع مبدأ الإفادة "[1].

---

(1) : ينظر : صابر الحباشة ، الأبعاد التداولية في شروح التلخيص للقزويني، الدار المتوسطية للنشر – تونس ط1 ، 1431 هـ - 2010 م ، ص : 29 – 30 .

* ثنائية الخبر و الإنشاء عند السكاكي :

ينقسم الكلام عند صاحب مفتاح العلوم بشكل عام ، إلى خبر و إنشاء ، إلا أنه يقتصر بخصوص الشق الثاني من الثنائية على " الطلب " ، الذي يقابل عنده " الخبر" يقول : "السّابق للاعتبار في الكلام العرب شيئَان : الخبر والطلب المنحصر بحكم الاستقراء في الأبواب الخمسة التي يأتيك ذكرها "[1] .

ثم يعمد إلى تفريغ كل قسم إلى أصناف بسط لكل صنف منها شروطا تتحكم في انجازه وفق مقتضى الحال ، وفي حال إجراء الكلام على خلاف ما يقتضيه المقام، " تتولد أغراض فرعية " تناسب السياق .

فالخبر لا يعدو أن يكون الحكم بمفهوم لمفهوم، غير أن هذا الحكم إما أن يتم بالنظر إلى الواقع ، أو بالنظر إلى إعتقاد المتكلم، بمعنى أن احتمال الخبر للصدق و الكذب ، يتم انطلاقا من مطابقة ذلك الحكم للواقع أو عدم مطابقته ، كما أن للخبر استعمالات متباينة بالنظر إلى تباين مقامات ورودها ، وعليه يذهب السكاكي أن الخبر ثلاثة أنواع :

ابتدائي و طلبي و إنكاري.

أما بالنسبة للطلب فإنه لا يختلف عن الخبر في الاستعمال إلاّ من حيث كونه لا يحتمل الصدق والكذب وعليه فالسكاكي يركز على أبوابه، و كيفية " توليدها لأغراض فرعية" تناسب المقامات التي تنجز فيها[2].

---

(1) : السكاكي، مفتاح العلوم ، ص : 164، نقلا عن العياشي أدراوي ، الاستلزام الحواري في التداول اللساني ص : 28

(2) : المرجع نفسه ، ص : 29 ، 30 .

إن الاقتراحات التي يقدمها السكاكي لتحليل ظاهرة " الاستلزام الحواري " يبقى على درجة عالية من الدقة و الشمولية ، لا توجد في الاقتراحات الحديثة التي ركزت في معظمها على الجمل الخبرية ، كما هو الأمر مثلا مع " غرايس " ، ذلك أنّ السكاكي في مفتاح العلوم بسَّط اقتراحاتهم الجمل الخبرية و الإنشائية على حدّ سواء ، و إن كان تركيزه انصب بالأساس على الجمل الطلبية .

وفيما يخص التنبؤ بالمعنى الذي تستلزمه العبارة حواريًا، فيكتفي السكاكي في هذا الإطار بتعداد " الأغراض الفرعية " المتفرعة عن معاني الطلب الأصلية: زجرّ ، تهديد وعيد ، توبيخ، تعجيز، تحفيز ... ، ثم إعطائها أوصافا عامة نحو : "ما يتولد بمعرفة قرائن الأحوال "، " ما يناسب المقام " وهذا يدل على أن الرجل كان على وعي كبير بأن مفهوم الاستلزام الحواري لا يمكن أن توضع له ضوابط و قواعد محددة، على اعتبار أنَّ الكلام يتغير بتغَيُّر السيَّاق الذي يؤدي فيه ، ويرتبط ارتباطا وثيقًا بلحظة الخطاب .

ومن ثمة فإنَّ ما طرحه السكاكي بخصوص الاستلزام الحواري، استند إلى مميزات الكلام وخصائصه، ولم يستند إلى إسقاطات وتأويلات بعيدة تخرج به إلى مسافات غير مناسبة [1] .

* الأفعال الكلامية في الأساليب النحوية :

تناول بعض النحاة العديد من الظواهر الأسلوبية و بحثوا في " الإفادات و المقاصد الإبلاغية " المترتبة عنها ، و من أبرز من اهتم من النحاة بهذه المباحث التداولية الإمام عبد القاهر الجرجاني في " دلائل الإعجاز " ، و كان يُصّر على أن تلك " المعاني والإفادات و الأغراض التواصلية " التي بصدد دراستها و تحليلها إنما هي " معاني النّحو " و ليست شيئًا آخر غير ذلك .

---

(1) : يُنظر : المرجع السابق ، ص : 38 – 39 ..

إن عبد القاهر الجرجاني جمع بين "النحو" و " علم المعاني " في إطار معرفي ومنهجي واحد ، فهما عنده متكاملان ، أو هما شيء واحد لا يجوز تجزئته ، ومن أهم ما أفاض فيه عبد القاهر مسألة الأغراض والمقاصد المتفرعة عن تلك التراكيب النحوية [1]

ولقد كان لكثير من النحاة العرب اهتمام بالبحث في معاني الأساليب وأغراضها التواصلية فجعلوها أساسا معرفيا لتحليلهم النحوي ، و تعود البدايات الأولى لملاحظة هذا المنحى التداولي منذ عصر الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه، ولكن المتأخرين كانوا أكثر اهتماما بذلك مثل عبد القاهر الجرجاني والرضي الإستراباذي[2] .

إن معاني أساليب: التوكيد والقسم والإغراء والتحذير والدعاء والوعيد والاستغاثة، التي درسها النحاة تحت أبوابها النحوية المعروفة، كلها من " الأفعال الكلامية ".

وهناك من النحاة من أشار إلى بعض " معانيها الانجازية " ، كسيبويه وعبد القاهر والرضيّ ، وهي يمكن أم تُعدَّ " أفعالاً كلامية " بالتصوّر الذي يطرحه المعاصرون عندما ترد في السياقات و المقامات المناسبة[3] .

ويحظى طرفا الخطاب (المتكلم و المخاطب) باهتمام بالغ في تحليلات العلماء العرب القدامى وخصوصا عبد القاهر الجرجاني والرضيّ الاستراباذي فلم يغفلا عن العلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب، ويتجلى اهتمامهما بالمتكلم عبر العناية بـ "غرضه وقصده" من الكلام، أما اهتمامهما بالمخاطب فيتجلى من خلال الاحتفاء بـ "الإفادة" ، وهي الفائدة التي يجنيها السامع من الخطاب.

تؤكد التداولية العربية، على ضوء بحوث عبد القاهر الجرجاني، أنَّ الصلة وشيجة بين "النحو" و "علم المعــاني" و أنَّ الفصل بينهما مضرٌ بهما معًا، ولذلك جمع هذا الإمـــام

---

(1) : مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب ، ص : 251 .

(2) : المرجع نفسه ، ص : 253 .

(3) : نفسه ، ص : 265 .

بينهما معرفيا وإجرائيا في إطار واحد فعبد القاهر لا يفهم النظم إلا على وجه واحد، هو : " أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه و أصولها ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسمت لك فلا تُخلّ بشيء منها"[1] .

إذن النحو في تصوره ليس تتبعا و مطاردة للحركة الإعرابية، بل وظيفته الأساسية إبراز الفروق بين المستويات التداولية للتراكيب بحسب الأنماط المقامية التي ترد فيها ، تطبيقا لقاعدة " لكل مقام مقال " وقد سماها هو نفسه " معاني النحو " إلاّ أنَّ المتأخرين أطلقوا عليها " معاني البلاغة "[2] .

---

(1) : المرجع السابق ، ص : 271 نقلا عن : دلائل الاعجاز ، ص : 127 .

(2) : نفسه ، ص : 271 .